J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.1 (12): 1235 - 1257, 2010

STUDY FOR HOUSEHOLD MODE OF PRODUCTION IN SHARKIA AND QUENA GOVERNORATES

Mahmoud, A. M. and Wessam S. M. Elkasas
Agric. Extension and Rural Development Res. Institute, Agric. Res. Center

دراسة لنمط الإنتاج الزراعى العائلى فى محافظتى الشرقية وقنا

أشرف عبد اللاهى محمود و وسام شحاتة محمد القصاص
معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية – مركز البحوث الزراعية

الملخص

ثمة تغيرات جوهرية قد حدثت فى المجتمع الريفى، ومن أهم ملامح هذا التغير الاندماج المتزايد للدولة المصرية فى السياق العالمى الرأسمالى لاسيما فى نهاية الثمانينات عبر برامج التكيف الهيكلى، وعلى الرغم من تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالى فإن ثمة استمرار لعلاقات الإنتاج العائلى فى المجتمع الريفى حتى الآن، بيد أنه لا يوجد عدد كاف من الدراسات لتحليل هذه الظاهرة – رغم استمرار أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية ممثلة فى نمط الإنتاج العائلى، وإن كانت هناك بعض الدارسات التى جرت فى فترة الثمانينات من القرن الماضى، وهذا القصور يفضى إلى آثار خطيرة بالنسبة لاستراتيجيات التنمية وخاصة بالنسبة للسياسات المتعلقة بإنتاج الغذاء، ومدى استدامة التنمية الزراعية فى حد ذاتها لاسيما مع انتشار تفتت الحيازات الزراعية وقزميتها وغيرها من المشكلات المرتبطة بها؛ ومن هنا كان اهتمام هذا البحث الذى يستهدف دراسة هذه الظاهرة.

وقد تبنت الدراسة مدخل أنماط الإنتاج mode of production approach، حيث إنه المدخل الأقدر على معالجة هذا الموضوع، وتم تناوله من ناحية سوسيولوجية مبتدئين بالأسلوب الاستنباطى، منتهيين بالأسلوب الاستقرائى حيث أردنا أن تتكامل الأدوات فى معالجة الموضوع.

وبصورة عامة فإن موضوع "أنماط الإنتاج" موضوع إشكالى Problematic issue، على أن مفهوم نمط الإنتاج العائلى يثير قدرا أكبر من الإشكاليات النظرية والمنهجية تتعلق بتحديد أبعاده والمعايير التى يمكن بناءً عليها تمييز هذا النمط عن غيره من أنماط الإنتاج.

وقد تم تناول البحث فى أربعة أجزاء هى مفهوم الإنتاج المعيشى الزراعى، و معايير تمييز نمط الإنتاج المعيشى، إشكاليات دراسة الاقتصاد الريفى فى مصر، وأخيرًا التناول الميدانى لبعض خصائص نمط الإنتاج المعيشى؛ وذلك من خلال مقارنة بعض المتغيرات فى قرية من الوجه البحرى وأخرى من الوجه القبلى وقد استخدمت بعض الأدوات الإحصائية مثل التكرارات والنسب المئوية واختبار "مربع كاى" χ^2 واختبار "ت" T-test. وقد وجد بعض الفروق فى بعض المتغيرات والتى ترجع بالدرجة الأولى للاختلافات الثقافية بين الوجهين القبلى والبحرى إلى جانب الظروف الاجتماعية والاقتصادية لقريتى الدراسة. بيد أن التوجه العام للنتائج تشير إلى اتفاق نتائج كلا من القريتين الأمر الذى يؤكد الاستنتاجات التى توصلنا إليها فى الأجزاء الثلاثة الأولى من الدراسة.

المقدمة

ثمة تغيرات جوهرية قد حدثت فى المجتمع الريفى، ومن أهم ملامح هذا التغير الاندماج المتزايد للدولة المصرية فى السياق العالمى الرأسمالى لاسيما فى نهاية الثمانينات، وعلى الرغم من تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالى فإن ثمة استمرار لعلاقات الإنتاج العائلى فى المجتمع الريفى حتى الآن، بيد أنه لا يوجد عدد كاف من الدراسات لتحليل هذه الظاهرة – رغم استمرار أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية ممثلة فى نمط الإنتاج العائلى، وإن كانت هناك بعض الدارسات التى جرت فى فترة الثمانينات من القرن الماضى، وهذا القصور يفضى إلى آثار خطيرة بالنسبة لاستراتيجيات التنمية وخاصة بالنسبة للسياسات المتعلقة بإنتاج الغذاء، والتنمية الزراعية ومدى استدامتها لاسيما مع انتشار تفتت الحيازات الزراعية وقزميتها وغيرها من المشكلات المرتبطة بها؛ ومن هنا كان اهتمام هذا البحث الذى يستهدف دراسة هذه الظاهرة.

وبصورة عامة موضوع "أنماط الإنتاج" موضوع إشكالى Problematic issue، ومفهوم نمط الإنتاج العائلى يثير قدرا أكبر من الإشكاليات النظرية والمنهجية داخل هذا الموضوع تتعلق بتحديد أبعاده والمعايير التى يمكن بناءً عليها تمييزه عن غيره من أنماط الإنتاج بيد أن هذه الإشكاليات كانت فى أوجها فى فترة سبعينيات وثمانينيات القرن الماضى.

ويشار إلى نمط الإنتاج العائلى بالاقتصاد الفلاحى أو الاقتصاد المعيشى الزراعى أو الاقتصاد العائلى وبعض الاقتصاديين يطلق عليه نمط الإنتاج السلعى البسيط وينبع الاهتمام بدراسة الاقتصاد المعيشى الزراعى لما يثيره من مشكلات منهجية تتجسد فى المسألتين التاليتين:

المسالة الأولى، وهى تتعلق بالخلاف والجدل الدائر حول مدى استمرار نمط الإنتاج العائلى، حيث تذهب بعض الدراسات إلى أن هذا النمط من الإنتاج سوف يتم تصفيته والقضاء عليه عبر تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالى، كما أكد على ذلك عدد من الدراسات (أنظر على سبيل المثال: عبد الفضيل، ١٩٧٨؛ Richard, 1977; Raikes, 1978; Alavi, 1973) فالمجتمع الريفى لم يعد مجتمعًا منعزلاً مكتفيًا بذاته، بل أصبح مندمجًا بشكل كامل داخل النطاق الأوسع للاقتصاد الرأسمالى لاسيما فى منظومة الاقتصاد المعولم الطابع. كما تذهب هذه الدراسات تبعًا للفرضيات التى تنطلق منها بتحليلات تشير إلى طبيعة التحول الرأسمالى فى الاقتصاد الزراعى كالتحول نحو الاستغلال الرأسمالى للأرض والعمليات التى تجرى بصددها، واستخدام التكنولوجيا، وتحول صغار الملاك إلى بروليتاريا زراعية، أى عمالة زراعية مأجورة أو ما يطلق عليه عملية التحول البروليتارى (البلترة) proletarianization.

وثمة دراسات أخرى (جلافانيس وجلافانيس، ١٩٨٦؛ Mann and Dickenson, 1978) لا تختلف فى وجهة نظرها عن السابقة من حيث تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالى، لكنها تذهب إلى أن تغلغل الرأسمالية فى القطاع الريفى من الاقتصاد رغم أنه واقع حادث لكنه لا يقضى تمامًا على أشكال الإنتاج العائلى المرتبط بالاقتصاد المعيشى، حيث تتعايش أو تتمفصل Articulate هذه الأشكال مع نمط الإنتاج الرأسمالى وتتحول نحو مزيد من التوسع المعيشى. وتميل التحليلات هنا إلى إبراز أوجه استمرار الأشكال المعيشية من الإنتاج الزراعى كما تتبدى فى تكنولوجيا الزراعة، وأشكال استغلال الأرض، ونمط العمالة الريفية خاصة فى الأسر ذات الحيازات الصغيرة.

وفى ضوء التغيرات التى جرت فى مصر فى نهاية ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضى عبر برامج التكيف الهيكلى، وتحرير سوق الأراضى الزراعية نكون بحاجة إلى أن نبلور مفهوم نمط الإنتاج العائلى فى ظل الاقتصاد الزراعى المعيشى وأن نحدد معالمه ومعايير وجوده وهذه التغيرات الحادثة هى التى تؤول إلى المسألة الثانية.

تتعلق المسألة الثانية بقضايا خارجة عن مشكلة مفهوم نمط الإنتاج ذاته مثل التنمية الزراعية، والأمن الغذائى والآثار الناجمة عن تحرير الاقتصاد الزراعى. ووجود قطاعات معيشية فى المقتصدات الزراعية للريف المصرى، تفرض علينا دراسة هذه القطاعات وتحديد الإشكاليات التى تثيرها هذه الدراسة تلقى مزيدًا من الضوء على الآثار التى ترتبت على تحرير الاقتصاد الزراعى، وعلى معوقات التنمية الزراعية، ومعوقات تحقيق الأمن الغذائى من حيث سياساتها والجماعات التى تخدمها والنتائج المترتبة عليها. وعلى سبيل المثال فإن السياسة الزراعية فى مصر تترك أثارًا بالغة على صغار الفلاحين من حيث تنوع المحاصيل الزراعية أو الحصول على مستلزمات الإنتاج أو القروض، وبالتالى فهى تخدم بشكل أوسع القطاع الرأسمالى من الاقتصاد الزراعى (زايد، ١٩٨٨)، وبالتالى فإن أكثر الفئات المستفيدة منها ليس صغار الفلاحين بل أصحاب الحيازات الكبيرة محدودى العدد والنسبة مقارنة بصغار الفلاحين.

ومن ناحية أخرى فإن دراسة اقتصاديات المعيشة وديناميكاتها الداخلية تفسر لنا طبيعة التغيرات التى تطرأ على سوق العمل ليس فى الريف فحسب وإنما فى الحضر أيضًا. فإذا كانت الأسر المرتبطة بالإنتاج المعيشى العائلى هى المعمل الذى يعاد داخله إنتاج قوة العمل، فإن دراسة علاقة هذه الأسر باقتصاد السوق وما يفرضه عليها من ضغوط استهلاكية كفيلة بأن تفسر لنا جانبًا من ظاهرة "الهجرة الريفية" (الحسينى، ١٩٨٦)، وجانبًا من مشكلة نقص العمالة الزراعية. وما تلك إلا أمثلة من بين أمثلة عديدة لأهمية دراسة طبيعة الاقتصاد المعيشى الزراعى فى فهم قضايا التنمية الزراعية فى الريف (زايد، ١٩٨٨).

كما أن الدراسة المتعمقة لهذا النمط من الإنتاج يمكن أن تساهم فى تشكيل السياسية الزراعية التى ينبغى أن تأخذ فى حسبانها زيادة أعداد ونسب الفلاحين الصغار واستمرار تفتت الحيازات الزراعية وتبعثرها، إلى جانب قضية مياه الرى التى تمثل مسألة حاسمة فى الزراعة، فضلاً عن إجهاض فرص استدامة التنمية الزراعية وهى كلها مسائل تتأثر بطبيعة نمط الإنتاج السائد فى المجتمع.

ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة فى محاولة لفض الاشتباك بين مفاهيم نمط الإنتاج العائلى ورصد بعض المعايير المميزة لها عن غيرها من أنماط الإنتاج، إلى جانب رصد بعض التغيرات التى حدثت فى القطاع المعيشى.

ويمكن – بناءً على ما سبق– يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلى:

١- التوصل لتعريف لطبيعة الاقتصاد العائلى أو المعيشى والمعايير التى يمكن أن تميزه.
٢- التعرف على إشكالية دراسة نمط الإنتاج فى مصر.
٣- التعرف على خصائص نمط الإنتاج العائلي بقريتي كفر بدران بمحافظة الشرقية وطفنيس بمحافظة قنا.
٤- التعرف علي الفروق بين كفر بدران وطفنيس فيما يتعلق بنمط الانتاج العائلي.

الإطار النظرى والمرجعى للدراسة

وبناءً على ما تقدم ستنقسم الدراسة إلى أربعة أجزاء رئيسية يحاول الجزء الأول منها أن يقدم تعريفًا لنمط الإنتاج العائلى (المعيشى)، أما الجزء الثانى فأنه يهتم بمعايير دراسة الاقتصاد المعيشى، والجزء الثالث يتعرض لإشكالية دراسة الإنتاج المعيشى أو الاقتصاد الريفى المصرى والجزء الرابع يتناول بعض سمات نمط الإنتاج العائلى من خلال السياق الإمبيريقى لبعض المتغيرات.

وقد تبنت الدراسة مدخل أنماط الإنتاج Mode of Production Approach، حيث إنه المدخل الأقدر على معالجة هذا الموضوع، وتم تناوله من الناحية السوسيولوجية مبتدئين بالأسلوب الاستنباطى، منتهيين بالأسلوب الاستقرائى حيث أردنا أن تتكامل الأدوات فى معالجة الموضوع.

أولا: مفهوم نمط الإنتاج العائلى:

يعد المفهوم الأساسى لنمط الإنتاج بمثابة إطار مقارن لتحليل التكوينات الاجتماعية المختلفة من حيث العلاقة المتناقضة بين قوى الإنتاج وهى التكنولوجيا فى المقام الأول، وعلاقات الإنتاج القائمة بما تضمه من أشكال تنظيم العمل. وينتج عن طبيعة نمط الإنتاج أبنية محددة من النظام الطبقى (Encyclopedia of Sociology, 2000, entry: Marxist Sociology). وإجرائيا يشير مفهوم نمط الإنتاج إلى التمفصل العينى للشرطيين الأول والثانى – على الأقل – من الشروط الأربعة التالية: ١- أسلوب محدد لملكية وسائل الإنتاج، أو حيازتها أو الإشراف عليها، ٢- شكل محدد للاستحواذ على الفائض الاقتصادى، ٣- درجة محددة من تقسيم العمل، ٤- مستوى معين من تطور قوى وأدوات الإنتاج. على أن ينظر لهذه الشروط وهى فى حالة تمفصل وارتباط بالمصفوفة البنائية الشاملة للتشكيلة الاجتماعية – أو المجتمعية – موضع الاهتمام (جاد، ٢٠٠١: ٢٩)

كما يمكن أن يعرف الاقتصاد المعيشى بأنه: ذلك النمط من الاقتصاد الذى يضم الأنشطة التى ليس لها علاقة مباشرة باقتصاد السوق. بمعنى أنه يضم كافة أنشطة إعادة الإنتاج التى لا تدخل منتجاتها بشكل مباشر إلى دائرة التبادل التجارى (زايد، ١٩٨٨) ومن ثم فنمط الإنتاج العائلى يقوم على ملكية أو حيازة الأسرة وطريقة تنظيمها للعمالة بها وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة للإنتاج فيها، وطريقة توزيعها للناتج المتحصل عليه. ويوجد قطاع الاقتصاد المعيشى فى أى مجتمع بصرف النظر عن درجة التقدم الاقتصادى. ولكن هناك فروق بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد فى الدرجة التى يوجد بها القطاع المعيشى من الاقتصاد، فهو أكبر اتساعًا فى المجتمعات المتخلفة منها فى المجتمعات التى حققت درجة عالية من النمو وهو أكبر اتساعًا فى الاقتصاد الريفى منه فى الاقتصاد الحضرى. ويعتقد بعض الباحثين أن الاقتصاد المعيشى هو الاقتصاد المسيطر فى القطاع الريفى من اقتصاد المجتمعات المتخلفة (Evers, 1971).

ويتم الإنتاج المعيشى فى الوحدة الإنتاجية المكتفية ذاتيًا والتى يستهلك معظم إنتاجها فى داخلها ودون أن يباع أى جزء منه فى السوق ودون أن تحتاج الوحدة المنتجة والمستهلكة إلى شراء أى سلع أو خدمات من خارج نطاقها.

ومفهوم الإنتاج المعيشى إذا ما اخذ بهذا المعنى السابق فأنه لا يشير إلا إلى نمط مثالى، بمعنى أنه غير موجود فى الواقع على هذا النحو. فقلما نصادف اليوم فلاحًا ينتج لاستهلاك أسرته فقط دون أن يدخل فى علاقات مع السوق، ولو على نطاق محدود. وفى ضوء هذا، فإن الاقتصاد المعيشى لا يمكن أن يفهم إلا فى ضوء علاقته بالاقتصاد التجارى. إننا لا نلمس فى الواقع وحدة إنتاجية معيشية خالصة كما لا نلمس وحدة إنتاجية تجارية خالصة. فأفقر الوحدات الإنتاجية وأكثرها اعتمادا على عمالة الأسرة المأجورة وغير المأجورة لها تعاملات اقتصادية مع السوق، كما أن أغنى الأسر وأشدها اتصالا بالسوق لا تستغنى بحال عن جانب من

العمالة غير المأجورة لأعضاء الأسرة وهو نمط العمالة الذى يوجد فى الاقتصاد المعيشى (زايد، ١٩٨٨).

وقدم كلفتون وارتون Clifton Wharton تصورًا للعلاقة بين الإنتاج المعيشى والإنتاج التجارى يتمثل فى متصل يبدأ من الإنتاج المعيشى الخالص وينتهى عند الإنتاج التجارى الخالص، وعلى هذا المتصل يمكن أن نتصور نقطة وسط يطلق عليها الإنتاج شبه المعيشى. وبالإمكان تصنيف الوحدات الإنتاجية عبر هذا المتصل بحيث تقع الوحدات التى يسيطر فيها الإنتاج المعيشى على النصف الأول من المتصل وتلك التى يسيطر فيها الإنتاج التجارى على النصف الثانى من المتصل (Wharton, 1970: 12).

إن مثل هذا التصور للعلاقة بين الإنتاج المعيشى والإنتاج التجارى يمكننا أولاً: من أن ننظر إلى كل من الإنتاج المعيشى والإنتاج التجارى الخالصين على أنهما يمثلان نمطين متطرفين لا يوجدان فى الواقع. وثانيًا: أن نتصور كل الوحدات الإنتاجية على أنها خليط من الإنتاج المعيشى والإنتاج التجارى. وثالثًا: أن نتمكن من الفصل على المستوى التحليلى بين الأسر الأقرب إلى الإنتاج المعيشى والأسر الأقرب إلى الإنتاج التجارى، كأن نعتبر – مثلاً – أن الأسرة التى تعتمد على العمل غير المأجور لأعضائها وتوجه إنتاجها نحو سد الحاجات الأساسية للأسرة أسرة أقرب إلى الإنتاج المعيشى فى حين أن الأسرة التى تعتمد على العمل المأجور ويتجه إنتاجها نحو الاستهلاك وتراكم رأس المال أقرب إلى الإنتاج التجارى. ولكن هذه القضية – تعنى إمكانية الفصل بين ما هو معيشى وما هو تجارى- قد أثارت بعض الجدل. واتصل هذا الجدل بتحديد المعايير التى يمكن فى ضوئها أن نفصل بين ما هو معيشى وما هو تجارى فى الاقتصاد الريفى.

ثانيًا– المعايير التى تميز نمط الإنتاج العائلى:

يمكن رصد بعض الملاحظات الخاصة بطبيعة الإنتاج الزراعى والتى تتعلق بطريقة إنتاج الأسر وذلك على النحو التالى:

أ- أن أفقر الأسر وأقلها حيازة للأرض لا يمكن أن تنفصل عن السوق كلية، حيث تحتاج فى الكثير من الأحيان إلى شراء سلع من السوق كما أنها تضطر إلى بيع جزء من إنتاجها – أو من فائض عملها- لتتمكن من الحصول من السوق على ما تحتاجه من سلع وخدمات سواء من القرية نفسها أو النطاق الأوسع المتصل بالمجتمع الحضرى.

ب- أن أغنى الأسر وأكثرها ملكية للأرض وبالتالى أكثرها صلة بعالم التبادل التجارى لا تبيع كل ما تنتجه بل تستهلك جزء منه ولا تستطيع أن تستغنى بحال عن بعض العمل غير المأجور لبعض أعضاء الأسرة.

ج- ويزداد الموقف تعقيدًا إذا ما أخذنا فى اعتبارنا متغير العمل، ففى حالة الأسرة الفقيرة التى تميل نحو الإنتاج المعيشى قد تضطر إلى دفع بعض أعضائها إلى سوق العمل عندما يعجز الناتج الزراعى عن تغطية حاجات الأسرة، أو حتى لكى تضمن من خلال الأجور تراكم بعض النقود التى تسهم فى إعادة إنتاج الوحدة المعيشية على المستوى الحياتى (الاستهلاك وبناء المسكن) وعلى المستوى البيولوجى (تزويج أبناء الأسرة لإعادة إنتاج طاقة العمل). ولقد أشرنا بالفعل قبل قليل إلى أن الأسر ذات الإنتاج التجارى لا تستطيع أن تستغنى كلية عن العمالة غير المأجورة لأعضائها.

وفى ضوء هذه الظروف فإنه من الصعوبة بمكان تحديد قطاع معين من الاقتصاد يمكن أن نطلق عليه الاقتصاد المعيشى. والمستعرض للنقاش الدائر حول هذه القضية يجد أن الباحثين قد حلوا هذه المشكلة بطرق عديدة يمكن أن تندرج تحت نظريتين رئيسيتين: الأولى، هى النظر إلى الاقتصاد المعيشى على أنه جزء لا يتجزأ من اقتصاد المجتمعات كلها المتقدم منها والنامى. والثانية، هى تحديد بعض المعايير الموضوعية والذاتية التى يمكن أن تميز الاقتصاد المعيشى عن غيره دون إنكار للعلاقة بين الاقتصاد المعيشى واقتصاد السوق، وسوف يتم فى الآتى إستعراض لهذين المنظورين.

(١) المنظور العام للإنتاج العائلى (المعيشى)

تقوم بعض الدراسات بافتراض أن أنشطة إعادة الإنتاج المعيشى توجد فى كل أسرة (وفى كل مجتمع) بصرف النظر عن مستواها الاقتصادى وعن مكان وجودها (فى مجتمع صناعى أم فى مجتمع غير صناعى)، كما يفترض أن هذه الأنشطة تزداد فى المجتمعات المتخلفة فى العالم الثالث عنها فى المجتمعات الرأسمالية الصناعية وهى أكثر انتشارًا فى ريف العالم الثالث على وجه الخصوص. ويذهب "إيفرز" إلى القول بإنه إذا ما أردنا التعرف على هذه الأنشطة فأننا يمكن حصرها فى قسمين رئيسيين: يضم القسم الأول الأنشطة التى تستهدف إعادة الإنتاج المعيشى household subsistence reproduction ويدخل فى نطاق هذه الأنشطة كل الأنشطة المرتبطة بإنتاج الطعام للأسرة بما فيها الأنشطة التى تنفق فى إعداد الطعام قبل أن يستهلك بشكل نهائى. ويضم القسم الثانى الأنشطة الخاصة بإعادة الإنتاج المعيشى للمسكن Habitat subsistence reproduction. وتضم هذه الأنشطة كافة الأنشطة المتصلة ببناء المنزل (غير مدفوعة الأجر) وتنظيفه وصيانته بحيث يصبح ملائمًا لإقامة الأسرة (Evers, 1971).

ويوجد هذان النوعان من أنشطة إعادة الإنتاج المعيشى فى كافة أنماط الأسر، وفى كافة أنواع

المجتمعات. وإذا تم محاولة تحديد مدى سيطرة هذه الأنشطة على أنشطة الأسرة فى مقابل الأنشطة المتصلة بالسوق، فإنه من الواجب تحديد طبيعة الأنشطة التى تمارسها الأسر ككل، ثم فصل الأنشطة المتصلة بإعادة الإنتاج المعيشى وتحديد دورها فى حياة الأسرة ككل، ولكن طالما أن هذا الرأى يفترض وجود أنشطة إعادة الإنتاج المعيشى فى كافة الأسر فسوف تكون مهمة فصل الأسر الأقرب إلى الإنتاج المعيشى مهمة شاقة (أنظر: زايد ١٩٨٨).

ولا يروق مفهوم الاقتصاد المعيشى لبعض الباحثين الذين ينطلقون من الموقف النظرى نفسه، فهم يستخدمون مفهومًا أكثر تعبيرًا عن علاقة الاقتصاد المعيشى بالاقتصاد الرأسمالى. هذا المفهوم هو الإنتاج اللارأسمالى Non-capitalist Production، ويشير هذا المفهوم إلى أشكال الإنتاج التى ترتبط بالبنية الرأسمالية وتخضع لها ولكنها تحافظ على ديناميكياتها الداخلية وآليات إعادة إنتاجها كوحدات مستقلة نسبيًا عن البنية الرأسمالية المحيطة بها. ويذهب كثير من الباحثين إلى أن الأشكال اللارأسمالية من الإنتاج تستمر فى الوجود مع سيطرة نمط الإنتاج الرأسمالى. ويصدق ذلك على الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة فى ريف الدول النامية على حد سواء، غير أن هناك تغيرًا فى الأسلوب الذى تظهر به هذه الأشكال اللارأسمالية فى كلا النوعين من الاقتصاد (المرجع السابق).

ولقد ظهر هذا الرأى أوضح ما يكون فى دراسات هارييت فريدمان (Fridmann, 1980) فقد أكدت فريدمان على أنه بالرغم من شيوع نمط إنتاج واحد هو نمط الإنتاج الرأسمالى، إلا أن أشكال الإنتاج داخله تتباين وتتنوع، حيث تكون هذه الأشكال أكثر قدرة على التنوع والتغاير. وبناء على هذه التفرقة بين الإنتاج وشكل الإنتاج، فإن استمرار أشكال الإنتاج اللارأسمالية فى المجتمعات الزراعية بالبلدان الصناعية تتبدى فى استمرار الإنتاج السلعى البسيط، وفى هذا الشكل الإنتاجى تنفصل الأسرة الفلاحية من الروابط القرابية وتتحول إلى مشروع مستقل يعتمد على عمالة أعضاء الأسرة، وتنتج سلعًا تباع فى السوق وتتخذ فيه العلاقة مع الغرباء، شكل الشراء، والبيع والتنافس، ويعتمد الإنتاج السلعى البسيط على الاقتصاد الرأسمالى ولا يمكن أن يوجد بدونه. أما فى الاقتصاديات الزراعية فى ريف العالم الثالث فإن الأمر يختلف، فهنا يقوم الاقتصاد برمته على استمرار شكل الإنتاج الأسرى أو العائلى (المعيشى). وأهم ما يميز هذا الشكل الإنتاجى أنه يعتمد على الروابط المتبادلة reciprocal ties فى تجديد وسائل الإنتاج والإعاشة. وتأخذ هذه الروابط شكلاً أفقيًا وأخر رأسيًا. حيث يدخل صغار الفلاحين من الأقارب والجيران فى علاقات عمل متبادلة فضلاً عن تبادل أدوات الإنتاج. كما يدخلون مع الأسر الحائزة على الأرض فى علاقات تبادلية رأسية من أجل التسهيلات فى الحصول على الأرض والقروض وأسواق المنتجات. وفى هذه الظروف تكون العلاقات السلعية محدودة من حيث قدرتها على التغلغل فى دورة إعادة الإنتاج. كما لا يميل هؤلاء الفلاحون الصغار إلى الدخول فى علاقات تنافس لا مع بعضهم البعض- ولا مع الغرباء.

وفى ضوء ذلك يمكن أن تتحدد معايير الاقتصاد الفلاحى المعيشى فى الدول النامية على النحو التالى:

١- أن الاقتصاد المعيشى ليس اقتصادًا سلعيًا ولا تنافسيًا.
٢- أنه يعتمد على عمالة الأسرة أو الأسر الأخرى المشابهة (من خلال التبادل)، ولا يدخل العمل المأجور فى إعادة إنتاجه بحال من الأحوال.
٣- أنه يعتمد فى الحصول على الأرض والقروض وتسويق محصولاته على العلاقات والروابط القرابية أيضًا.
٤- أنه فى ضوء ذلك كله اقتصاد بسيط من حيث التكنولوجيا وتقنيات العمل.

ولعل النقد الأساسى الذى يمكن أن يوجه إلى هذا المنحى النظرى- والمنهجى- فى فهم ودراسة الاقتصاد المعيشى أنه ينظر إلى هذا النوع من الاقتصاد كما لو كان اقتصادًا مستقلاً بذاته لم يندمج كلية فى الاقتصاد الرأسمالى. ومع ذلك فإن هذا المنحى قد أشار إلى معيار مهم يمكن أن يكون مفيدًا بحق فى دراسة الاقتصاد المعيشى، وهو المعيار المتصل بطريقة الحصول على الأرض والقروض وتسهيلات التسويق من خلال الروابط الرأسية. وهذا المعيار كفيل بأن يوضح جوانب من علاقة الاقتصاد المعيشى باقتصاد السوق، هذا فضلاً عن أنه يلقى الضوء على جوانب من آليات استمرار هذا الشكل من الاقتصاد.

(٢) منظور المعايير الإجرائية:

أهتم بعض الباحثين بتحديد عدد من المعايير لتمييز الاقتصاد المعيشى الفلاحى، ولقد تبلور اهتمام هؤلاء الباحثين فى مؤتمر عقد عام ١٩٦٥ حول "اقتصاديات المعيشة والفلاحة" والذى صدر فى كتاب بعنوان زراعة الكفاف والتنمية الاقتصادية Subsistence Agriculture and Economic Development واتفق الباحثون – فى هذا المؤتمر – الذين ينتمون إلى تخصصات عديدة على مجموعة من المعايير يمكن فى ضوئها تمييز الوحدات الإنتاجية ذات الاقتصاد المعيشى فى الريف وتنقسم هذه المعايير إلى ثلاث مجموعات: (أ) المعايير الاقتصادية، (ب) والمعايير الثقافية الاجتماعية، (ج) والمعايير التنموية. وسيتم تناول هذه

المجموعات الثلاثة فيما يلى:

(أ) تشتمل المعايير الاقتصادية على خمسة معايير فرعية هى:

- معدل بيع المنتجات الزراعية، فكلما استهلك الفلاح جزءًا كبيرًا من منتجاته دون بيعها فى السوق كلما كان منتجًا معيشيًا.

– معدل الاعتماد على العمل المأجور فى ضوء الحجم الكلى للعمل المستخدم فى الزراعة، وكذلك معدل الإنفاق على مدخلات الإنتاج فى ضوء كل المدخلات المستخدمة فى العملية الإنتاجية. فالفلاح يكون منتجًا معيشيًا إذا ما أعتمد أكثر على العمل غير المأجور، وإذا ما قلل من الإنفاق على مدخلات الإنتاج، بحيث تكون هذه المدخلات بما فيها العمل نفسه مدخلات توفرها الوحدة المعيشية نفسها دون أن تعتمد كثيرًا على المدخلات التى تشترى أو تؤجر.

– مستوى التكنولوجيا المستخدمة حيث تستخدم التكنولوجيا البسيطة فى الإنتاج المعيشى، وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة نسبيًا فى الإنتاج التجارى.

– مستوى الدخل والمعيشة، فكلما قل العائد وأنخفض مستوى المعيشة، كلما كان الإنتاج الزراعى أقرب إلى الإنتاج المعيشى والعكس صحيح.

- حرية الاختيار بشأن بدائل الإنتاج والسلع، حيث نجد أن الفلاح الأقرب إلى الإنتاج المعيشى لا يمتلك إلا فرصة محدودة للغاية بشأن الاختيار بين الأساليب الممكنة لاستغلال الأرض.

(ب) المعايير الاجتماعية الثقافية و تضم أربعة معايير فرعية هى:

– وجود عوامل غير اقتصادية فى اتخاذ القرار. ففى حالة سيطرة الاقتصاد المعيشى فإن العوامل الاقتصادية لا تكون حاسمة فى اتخاذ القرار المتصل بالإنتاج واستخدام العمل مثل العوامل الثقافية والاجتماعية. فهذه العوامل الاجتماعية الثقافية- كالروابط القرابية على سبيل المثال- تكون لها الأهمية القصوى فى اختيار نوعية المحاصيل التى تزرع وتوزيع عائد الإنتاج الزراعى. أما الإنتاج التجارى فأنه يعرف القرارات التى تسيطر عليها العوامل الاقتصادية الخاصة بتكاليف الإنتاج والعائد.

– درجة الاتصال بالعالم الخارجى، فكلما كان الفلاح أكثر انفتاحا على العالم الخارجى أكثر احتكاكا به كلما أبتعد عن الإنتاج المعيشى. وفى هذه الحالة يصبح الفلاحون الذين ينتجون للمعيشة هم أولئك الفلاحين الذين لا يغادرون القرية كثيرًا ويتحدد عالمهم بعالم القرية الذى يعيشون فيه.

– طبيعة العلاقات الاجتماعية، حيث تنتشر العلاقات والروابط الشخصية بين الفلاحين العاملين فى نطاق الاقتصاد المعيشى بينما تختفى هذه الروابط أو تضعف مع الاقتصاد التجارى.

– البعد السيكولوجى المتصل بالدافعية والعقلية الخاصة بالفلاح، ففى نطاق الإنتاج المعيشى لا نجد إلا دافعية منخفضة وعقلية محدودة يطلق عليها البعض عقلية الاقتصاد المعيشى، أما فى نطاق الإنتاج التجارى فإن الدافعية للعمل والإنتاج تقوى وتزداد العقلية اتساعًا.

(ج) المعايير التى تتعلق بمستوى التنمية الذى وصلت إليه الوحدة الإنتاجية.

وتفترض هذه المعايير أن الفلاحين المرتبطين بالإنتاج المعيشى أكثر اعتمادًا على الأساليب التقليدية المستقرة فى الإنتاج. فبالرغم من أن الفلاحين قد تأثروا إلى حد ما بتيارات التغير، إلا أن هذا التغير كان بطيئًا بحيث نجد أن الفلاحين الذين يعيشون عند مستوى الاقتصاد المعيشى ما يزالون يرتبطون ارتباطا وثيقًا بالأساليب التقليدية فى الإنتاج. ويستخدم الباحثون الذين يدرسون الإنتاج المعيشى وفقًا لدرجة التغير، معايير عديدة لقياس درجة التغير لعل أهمها: قياس التغيرات فى ناتج الأرض أو قياس معدل الإنتاجية.

والاختلافات والفروق بين الأسر ذات الإنتاج المعيشى والأسر ذات الإنتاج التجارى هى النقد الأساسى الذى يمكن أن يوجه لهذه المعايير، حيث إنها يمكن أن توقعنا فى شكل من أشكال الثنائيات، كما أن بعض المعايير التى تركز عليها لها طابع سوسيولوجى بحيث يصعب قياسها.

و يبقى النقد المتصل بالمعايير الذاتية قائمًا فكل المعايير المتصلة بسيكولوجية الفلاح وعقليته معايير ذاتية لا يمكن فى الواقع الفعلى أن نحدد الأسس التى تقوم عليها، هذا فضلاً على أن تحديد السيكولوجية والعقلية مسألة نسبية، فما ينظر إليه على أنه رشيد وعقلانى من وجهة نظر معينة قد يعتبر لاعقلانيًا من وجهة نظر أخرى والعكس بالعكس. وفضلاً عن ذلك فإن هناك بعض المعايير الأخرى- مثل مستوى التكنولوجيا والمعايير الاجتماعية الثقافية- لا يمكن اعتبارها معايير عامة. ففى سياق المجتمع العربى على سبيل المثال قد نجد فلاحًا يزرع للسوق، ولكن لا يستخدم تكنولوجيا متقدمة بالضرورة، كما أن الإنتاج التجارى لا يعنى بالضرورة التحلل من الروابط القرابية والثقافية.

وبناءً على هذا النقد فلا يبقى لنا من هذه المعايير إلا بعض المعايير الموضوعية كمستوى الاستهلاك ونمط العمل المستخدم.

وقد أضيف بعد مهم بالمؤتمر السابق ذاته لهذين البعدين من خلال أحد البحوث ويتصل هذا البعد بشكل تنظيم الوحدة المنتجة فى علاقتها بالإنتاج المعيشى أو الإنتاج التجارى، بمعنى هل تتخذ الوحدة المنتجة شكل الأسرة أم شكل مغاير للشكل الأسرى (الإنتاج الأسرى فى مقابل إنتاج المزرعة)، وكيف تتوزع أنماط الوحدات المنتجة على أنماط النشاط الاقتصادى، ولقد قدم هذا الإسهام "شهيرو ناكاجيما" (Nakajima, 1970: 165)، حيث ذهب إلى أن كل أشكال الوحدات الإنتاجية يمكن أن تصنف لمعيارين: ١- نسبة ما يستهلك من الإنتاج أو نسبة ما يباع من الإنتاج. ٢- إلى أى مدى تعتبر الوحدة الإنتاجية أسرة أو غير ذلك بمعنى هل هى أسرة أم مجموعة من العمال المأجورين. وفى ضوء هذين المعيارين يمكننا أن نقيم متصلاً ذو بعدين يرتبط البعد الأول بنسبة الإنتاج المستهلك أو المباع فى السوق، ويرتبط البعد الثانى بشكل العمل المستخدم فى الإنتاج.

وبناء على هذا المتصل المزدوج يمكن أن نتصور أنماطًا قطبية تقع على طرفى متصل. ويشير أحد أطرافها إلى الإنتاج المعيشى الذى تقوم به وحدة إنتاجية متمثلة فى الأسرة، وهذا النمط غير موجود فى الواقع، بينما الطرف أو القطب الثانى يشير إلى الإنتاج التجارى الذى تقوم به وحدة إنتاجية لا يقوم إنتاجها على الروابط القرابية والتى تمثل المزرعة التجارية الحديثة، وبين هذين القطبين المثاليين توجد تشكيلات مختلفة للإنتاج. غير أننا نتصور أن ثمة تداخل وتقاطعات مختلفة بين طرائق الإنتاج المتبعة ولا يمكن أن ننظر لها على أنها مجرد أقطاب وتكمن الإضافة هنا فى هذه الصياغة أنها تمكننا من أن نأخذ فى اعتبارنا التنوع فى أشكال الإنتاج المعيشى والتجارى والاختلاط والتداخل الذى يمكن أن يظهر بين الإنتاج التجارى والإنتاج المعيشى، وبذلك فأنها تجنبنا مخاطر التحليل الثنائى الذى يتصور فصلاً حادًا بين الإنتاج المعيشى والإنتاج التجارى.

ولعل الإسهام الأساسى الذى يضيفه هذا التحليل أنه يشير إلى إمكانية وجود تباين داخل الاقتصاد المعيشى نفسه. ففى ضوء التغلغل الرأسمالى فى الوحدات المعيشية الريفية، فمن المتوقع ألا يكون القطاع المعيشى من الاقتصاد قطاعًا منعزلاً وراكدًا. بل من المتوقع على العكس من ذلك أن يتسم الاقتصاد المعيشى بالديناميكية الداخلية، التى تكشف عن أشكال عديدة من التباين. فهناك التباين بين القرى فى نمط استغلال الأرض ونمط الحيازة الشائع، وهناك التباين بين الأسر ذات الحيازات الصغيرة والتى تنتمى إلى هذا القطاع من الاقتصاد، وهناك التباين داخل الأبنية الأسرية نفسها، هذا فضلاً عن التباين فى علاقة هذه الأسر بالسوق. وفى ضوء هذا فأنه يكون من الصعب علينا أقامة نموذج واقعى لنمط الاقتصاد المعيشى. قد يكون من السهل إقامة هذا النموذج على المستوى التصورى البحت، كأن نعدد الأبعاد أو المعايير التى تميز الاقتصاد المعيشى مثل صغر حجم الحيازات الزراعية، والزراعة من أجل الاستهلاك، ومحدودية العلاقات السلعية مع السوق، وبساطة التكنولوجيا، وسيادة الروابط القرابية... إلخ. وقد يكون من السهل صياغة هذه المعايير على المستوى النظرى ولكننا عندما نضع هذه المعايير على محك الواقع فأننا نصادف تنويعات وتفصيلات لا يمكن لهذه المعايير أن تحتويها. وهنا تظهر الإشكالية المنهجية الرئيسية فى دراسات الاقتصاد المعيشى الزراعى، ونعنى بها أن معظم الدراسات التى تهتم بذلك الجانب من الاقتصاد الزراعى تغرق فى التحليل النظرى وتصبح معقدة بهذا التحليل عند معالجتها للمعطيات الإمبيريقية، فتعجز عن فهم الواقع بما فيه من ديناميات وأشكال للتباين تثير بدورها إشكاليات منهجية فرعية.

ثالثًا إشكالية دراسة نمط الإنتاج العائلى فى مصر

من أول الدراسات التى اهتمت ببنية الاقتصاد المعيشى فى علاقتها بالاقتصاد الرأسمالى دراسة عوده (١٩٨٣) الشهيرة عن "الفلاحون والدولة"، فقد أكد عوده على التداخل- فى نطاق الاقتصاد الريفي- بين الأساليب الإنتاجية الرأسمالية الحديثة والأساليب الإنتاجية اللارأسمالية والتى تتسم بالركود النسبى، فالتوسع الرأسمالى فى الريف المصرى- كما تبدى فى الاستغلال الرأسمالى للأرض وتحول نظم الملكية إلى الدرجة التى تحولت فيها الأرض إلى سلعة- لم يؤد إلى القضاء على القطاع المعيشى اللارأسمالى فقد ظل هذا القطاع متمفصلاً مع القطاع الرأسمالى، والقانون الأساسى الذى يحكم هذا التمفصل أو التعايش هو أن فائض الاقتصاد الزراعى فى مصر – ينتج فى معظمه– بشكل لا رأسمالى؛ ولكن يتم تداوله بشكل رأسمالى. فالمنتج الصغير الذى يرتبط أسلوب إنتاجه بالأسلوب المعيشى ينتج قيمة استخدام أو استعمال use value، ولكن هذه القيمة تتحول إلى قيمة تبادل exchange value عندما يدخل هذا المنتج الصغير فى علاقات تبادل مع السوق (كما تتمثل فى شراء بعض السلع الاستهلاكية أو بعض مستلزمات الإنتاج كالأسمدة أو عندما يبيع بعض منتجاته فى السوق).

ولقد أعتمد عوده فى تدعيم رأيه عن استمرار وتعايش أشكال الإنتاج اللاراسمالية (أو المعيشية) على بعض المؤشرات التى دعمها ببيانات من إحدى القرى المصرية. وأهم هذه المؤشرات أدوات الإنتاج، وأشكال العمل، والعلاقات أو الروابط التعاونية، وبطء عملية تحول الأرض إلى سلعة. فالمنتجون الصغار فى القرية ما

يزالون يعتمدون على نفس أدوات العمل القديمة كالفأس والمحراث واستخدام الماشية فى العملية الزراعية، كما أنهم يعتمدون على عمالة الأسرة بما فى ذلك الأطفال والنساء، وعلى المزاملة فى العمل فى أوقات الحصاد أو البذر، كما أنهم يتعاونون فى شراء ألآت الرى الحديثة بحيث تمتلك هذه الآلات ملكية جماعية، وإزاء تمسك الملاك بالأرض وعدم تخليهم عنها بسهولة، تظهر قيود على عملية تحولها إلى سلعة للتداول السريع الأمر الذى يؤدى إلى اعتماد صغار الفلاحين ومتوسطيهم على أشكال مستحدثة للإيجار مثل نظام المزارعة أو المشاركة.

ويؤكد جورج شتاوت (Stauth, 1982) من خلال دراساته عن الريف المصرى على استمرار وتعايش أشكال الإنتاج اللارأسمالية فى القرية المصرية بالرغم من دخول العلاقات الرأسمالية وتغلغلها فى بنية الاقتصاد الزراعى. ويطلق شتاوت على القطاع المعيشى من الاقتصاد الريفى الإنتاج الفلاحى الصغير Small Peasant Production، ويصفه فى شكله المثالى على انه إنتاج يعتمد ناتج عمل الأسرة فى قطعة صغيرة من الأرض، يحدث فيه قدر من التوازن بين مستلزمات الإنتاج وبين الاستهلاك. ولقد حافظ هذا الشكل على استقلاليته واستمراره عبر فترة طويلة من الزمن. وحدث هذا الاستمرار من خلال التوازن فيما يسميه شتاوت دائرة إعادة الإنتاج Reproduction Cycle، أى التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وقوة العمل.

وقد ظلت هذه الدائرة محتفظة بتواصلها عبر فترة طويلة من الزمن بيد أنه قد كسرت حلقاتها مع التغلغل الرأسمالى بحيث بدأت الوحدات الإنتاجية المعيشية تفقد استقلاليتها، وتتحول إلى وحدات تابعة لنمط الإنتاج الرأسمالى. ومن مظاهر هذا التحول الرأسمالى التحول فى نظام ملكية الأرض (خاصة دخول تغيرات جوهرية فى نظام الإيجار وظهور أشكال جديدة له)، هذا فضلاً عن التحولات فى الأنماط العامة للإنتاج (الإلزام الإجبارى بزراعة محاصيل معينة وتكثيف الميكنة فى وسائل الرى والحرث والدرس والرقابة على توزيع البذور والأسمدة والمبيدات الحشرية). ولقد ساهمت كل هذه التغيرات فى تحطيم التوازن الداخلى فى دائرة إعادة الإنتاج لدى صغار الفلاحين، حيث فرضت عليهم نفقات جديدة فى مجال الاستهلاك والإنتاج.

وتغلغل العلاقات الرأسمالية على هذا النحو لا يعمل على تصفية الإنتاج الفلاحى الصغير، أو الأشكال اللارأسمالية (المعيشية) من الإنتاج. حيث تؤدى الضغوط التى تفرضها الرأسمالية إلى خلق أسس جديدة لإعادة إنتاج الوحدات المعيشية، ومن الأسس التى يؤكد عليها" شتاوت" فى تحليله تحول قوة العمل فى الأسر ذات الإنتاج الفلاحى الصغير إلى سلعة (لتوفير فائض يسد مستلزمات الإنتاج والاستهلاك)، وازدياد التعاون بين صغار الفلاحين فى مجال العمل والتعامل السلعى مع السوق (بيع الألبان ومنتجاتها) لتوفير فائض يساعد فى استمرار حلقة إعادة إنتاج هذه الأسر. وهكذا يستمر الإنتاج الفلاحى الصغير فى ضوء الظروف المتغيرة للإنتاج الرأسمالى الزراعى، ولكنه يغير نفسه من الداخل لمواجهة هذه الظروف المتغيرة.

وتنطلق دراسة كاثى وباندلى جلافانيس (١٩٨٦) المعنونة "سوسيولوجيا العلاقات الزراعية فى الشرق الأوسط" من نفس القضايا التى يطرحها محمود عوده وجورج شتاوت ويؤكد الباحثان على أن السمة التى

تميز العلاقات الزراعية فى مصر- التى اتخذت كنموذج للدراسة – هى استمرار أشكال الإنتاج والملكيات الزراعية العائلية. فهذه الأشكال تستمر فى الوجود برغم تغلغل العلاقات الرأسمالية فى الإنتاج الزراعى، كما أن استمرار هذه الأشكال يأخذ صورًا متحولة تحكمها آليات الرأسمالية وتناقضاتها، ويرتب الزوجان جلافانيس على ذلك ضرورة بحث الشموليات التى توجد الأشكال الفلاحية داخلها فى ضوء مستويين: ١– التحليل واسع النطاق Macro لأبنية الرأسمالية المحلية والعالمية، ٢– والتحليل ضيق النطاق Micro لأسر الإنتاج الفلاحى الصغير.

وانطلاقا من ذلك أكد الباحثان على أن الريف المصرى قد خضع لتحولات رأسمالية كان أهم مظاهرها تحول الأرض إلى سلعة ودخول العلاقات التجارية إلى دائرة الإنتاج الزراعى خاصة بعد إدخال محصول القطن. ولكن هذه التحولات ينظر إليها على أنها تحولات تجارية أكثر منها تحولات رأسمالية فقد ظلت علاقات الإنتاج فى معظمها علاقات لا رأسمالية "حيث كان المنتجون يتمتعون بحقوق انتفاع بالنسبة للأرض التى يفلحونها، وينتجون أساسًا لسد احتياجات إعاشتهم التى كانت تشمل الضرائب والإيجار وما إلى ذلك، وليس من أجل الربح الرأسمالى، وحيث كانت قوة العمل لا تتلقى أجرًا داخل الأسرة" (المرجع السابق: ٨٢). ويذهب الباحثان إلى أبعد من ذلك بالقول بأنه حتى فى الحيازات الكبيرة فإن علاقات الإنتاج كانت ما تزال لارأسمالية "حيث كان العمال الدائمون مقيدون عادة إلى الأرض من خلال ترتيبات إيجارية مثل ترتيبات المشاركة أو خدمة العمل التى كانت الأسرة الفلاحية تحصل بموجبها على قطعة أرض تكفى لإعاشتها فى مقابل قوة عملها" (المرجع السابق:٨٢).

هكذا كان الوضع فيما قبل ١٩٥٢، ولم يؤد تدخل الدولة- بعد هذا التاريخ- بسياستها الزراعية التى

تغيرات فى اتجاه التحول الرأسمالى. أن هذه السياسات قد أدت فقط إلى أنها أتاحت الفرصة أمام العائلات الفلاحية الصغيرة للحصول على وسائل إنتاجها الأساسية (الأرض والمياه وبعض اللوازم المحدودة) من قبل الدولة. ومن ثم فقد استمرت العلاقات اللارأسمالية (المعيشية) فى الريف المصرى حتى مع وجود هذه السياسات الزراعية فأشكال الإنتاج الفلاحية "لا يتم مطلقًا احتواؤها أو تحللها فى تقدم الرأسمالية كما يؤكدان أنه وليس من الضرورى لتوسع إعادة إنتاج الرأسمالية أن تتحول أشكال الإنتاج الفلاحية إلى أشكال إنتاج رأسمالية" (المرجع السابق: ٧٢).

ويؤكد الزوجان جلافانيس ما ذهبا إليه من استمرار الأشكال المعيشية فى الريف المصرى من خلال المعايير التى طورتها هاريت فريدمان (من خلال دراساتها على مجتمعات أخرى)، وأهمها قيام الإنتاج الأسرى على الروابط المتبادلة- أفقيًا ورأسيًا- من أجل تجديد وسائل الإنتاج والإعاشة، وظهور روابط غير نقدية مع الأسر الأخرى والطبقات الأخرى من أجل الحصول على الأرض وقوة العمل والقروض وأسواق المنتجات. واستخلص الباحثان أن الاقتصاد الزراعى فى الريف المصرى ما يزال يقوم على "بقاء واستمرار أشكال الإنتاج الفلاحية والمشروعات الزراعية الأسرية رغم الهيمنة الشاملة للرأسمالية". وتأكيد ذلك يتبدى فى الدور الذى تلعبه الروابط المتبادلة فى الحصول على الأرض مثل الإيجار غير القانونى أى من الباطن، والإيجار بالمزارعة والمشاركة (زراعة جزء من أرض شخص أخر مقابل نسبة من المحصول) وتبادل الأرض (للتغلب على الالتزام بالدورة الزراعية فى الفترات السابقة على تحرير الزراعة). كما يتبدى فى الدور الذى تلعبه الروابط المتبادلة فى تغطية احتياجات العمل ولوازم الإنتاج وتظهر هذه العلاقات التعاونية فى تبادل الحيوانات من أجل الحرث والدراس وتبادل العمل من خلال نظام المبادلة، وتبادل النصيحة والمشورة حول الزراعة وتربية الحيوان.

ولسنا نرغب بعد عرض هذه الدراسات فى رفض كل ما توصلت إليه من نتائج، فهناك حقائق لا يمكن إنكارها فيما يتصل بواقع التغيرات التى طرأت على الريف المصرى. من ذلك مثلاً تغلغل وانتشار العلاقات الرأسمالية فى الريف، كما تظهر فى تغير أسلوب استغلال الأرض ونوعية المحاصيل والاندماج الواضح للمجتمع القروى فى العلاقات السلعية الرأسية (نقصد العلاقات مع مجتمع المدينة القومى). كما أنه لا يستطيع أحد أن ينكر استمرار أشكال الاقتصاد العائلى وتغير ديناميكاته تحت وطأة التوسع الرأسمالى وهو الأمر الذى أكدت عليه دراسات عودة وشتاوت على وجه الخصوص. فالإحصاءات تشير إلى أن النسبة الغالبة من ملاك الأرض الزراعية فى الريف يملكون حيازات تقل عن خمسة أفدنه، حيث بلغت هذه النسبة ٩٢.٥ من إجمالى عدد الملاك. وتصل مساحة الأرض التى تشغلها هذه المساحات الصغيرة حوالى ٦٧.١ من إجمالى مساحة الأرض المزروعة (المرجع السابق: ٨-٩)[١]. ويدل ذلك على أن الملكية فى تفتت دائم، وأن النمط الأكثر شيوعًا لوحدة المعيشة الريفية هو نمط الأسرة التى تعمل فى قطعة صغيرة من الأرض. وفى ضوء ذلك يكون من الصعب رفض فكرة استمرار الأشكال المعيشية وتحولها فى ضوء العلاقات الرأسمالية الجديدة، وهو ما أكدت عليه نتائج الدراسات التى عرضنا لها.

ومع ذلك فإن هذه الدراسات تحافظ كثيرًا على الالتزام النظرى بمقولات معينة، ومن ثم فإنها تصبح غير قادرة على فهم الديناميات والتحولات الداخلية للإنتاج العائلى فى ضوء الظروف الرأسمالية المعاصرة. لقد أشارت هذه الدراسات إلى تحول واحد هو التحول فى أشكال الحصول على الأرض (من خلال الإيجار المحصولى أو المشاركة أو المزارعة) وما يصاحبه من علاقات مع القطاع الرأسمالى من الاقتصاد فيما يتصل بالحصول على القروض أو تسهيلات بيع المحاصيل. وفيما عدا ذلك يصور الاقتصاد المعيشى فى القرية على انه اقتصاد ساكن يسعى دائمًا إلى الاستقلال. ويصور صغار الفلاحين على أنهم قطاع مستقل بذاته يحافظ على حدوده مهما حدث حوله من تغيرات(Seddon, 1986). فالمتأمل للبيانات التى تقدمها هذه الدراسات حول تبادل العمل أى المزاملة فى العمل وتبادل الحيوانات والآلات وعدم الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة إلا فى النذر اليسير، لا يجد فيها ريفنا المعاصر، قدر ما يجد القرن الماضى أو حتى القرن قبل الماضى، وكأن الحياة هناك ساكنة لا حراك فيها(زايد، ١٩٨٨) ولعل الجزء القادم الميدانى من الدراسة سيبين ذلك.

وفى مقابل هذا النقد، فإننا نفترض أن الاقتصاد المعيشى الفلاحى ليس بهذه الدرجة من الاستقلالية،

---

[١] **التقديرات المشار إليها جاءت وفقًا لبحث جلافانيس وجلافانيس كانت فى نهاية سبعينيات القرن الماضى، أما عن النسب فى الوقت الراهن فهى حسب تقديرات عام ٢٠٠٨: نسبة من يملكون ٥ فدان فأقل تبلغ ٨٩.٨٦% من إجمالى عدد الملاك ويملكون ٥.٥٤% من إجمالى مساحة الأرض الزراعية مما يدل على استمرار تفتت حيازة الأرض الزراعية، أنظر: الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى، ٢٠٠٩.**

وليس على هذه الدرجة من الركود والسكون. كما أننا نفترض أن المقولات النظرية التى تؤكد على استمرار هذا الشكل من الاقتصاد لا يجب أن تفسر على انه يستمر ساكنًا ومستقلاً على النحو الذى يبدوا فى هذه الدراسات (خاصة دراسة جلافانيس). بل يجب أن تفسر على أن الاستمرار يعنى اتخاذ أشكال جديدة، وظهور ضروب من التباين الداخلى فى نطاقه وفى نطاق علاقاته مع اقتصاد السوق.
ولذلك فأنه بدلاً من رؤية القطاع المعيشى الزراعى على أنه مستقل ولا متغاير independent and invariant، فإنه يتم رؤيته – فى ضوء علاقته بالاقتصاد الرأسمالى – على أنه تابع ومتغاير، فأى مفهوم واقعى للاقتصاد المعيشى لابد أن يستغرق ما نطلق عليه تنوع وتغير الاقتصاد المعيشى variability of subsistence economy، وتشير دراسة هذا التنوع إشكاليات أعمق وأشمل من تلك الإشكالية البسيطة التى تثيرها الدراسات التى أشرنا إليها.

الطريقة البحثية

نظرا لأن هذا البحث يدور حول نمط الإنتاج الزراعي العائلي بقريتي كفر بدران بمحافظة الشرقية، وقرية طفنيس بمحافظة قنا، روعي في اختيار المعايير الخاصة بهذه الدراسة إرتباطها الوثيق والمباشر بالحائزين للحائزين للأراضي الزراعية من أرباب الأسر. ونظرًا لطبيعة الموضوع فإنها تعد من الدراسات الوصفية. والدراسات الوصفية تستهدف تصوير الواقع كما تسعى لتفسير الأوضاع الراهنة وذلك بهدف الوصول لمعلومات دقيقة تصور هذا الواقع وتسهم فى تحليل الظواهر المراد دراستها؛ ووفقًا لهذا الاعتبار فإن البحث يمكن تصنيفه أيضًا ضمن الدراسات التحليلية والتى تسعى لتحليل وتفسير الظاهرة المراد دراستها (الجوهرى وعبد الله، ١٩٨٣ ؛ محمد، ١٩٨٦).
وإستنادا إلي معياري حجم الححيازة المزرعية ،وأعداد الحائزين (خمسة أفدنةأو أقل)تم حصر حجم الحيازة المزرعية وأعداد الحائزين من كشوف الحيازة سجل ٢ خدمات. وقد بلغ حجم العينة ٢٤٠ مبحوثا بواقع ١٣١ مبحوثا بقرية كفر بدران بمحافظة الشرقية ، ١٠٩ مبحوثا بقرية طفنيس بمحافظة قنا.
وقد استخدم الاستنيان بالمقابلة لجمع بيانات هذه الدراسة وذلك بعد اختبار صلاحية استمارة الاستبيان في تحقيق أهداف الدراسة بصفة مبدئية ،ثم أدخلت التعديلات اللازمة لتصبح الاستمارة صالحة لجمع البانات البحثية ،وقد تم جمع البيانات خلال شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٩.
وقد تمت معالجة البيانات المتحصل عليها من أرباب الأسر كما يلي:
متغيرات الدراسة: التعريف الإجرائى والقياس

- **عمر رب الأسرة:** وتم قياسه بالرقم المطلق لأقرب سن.
- **النوع:** وتم قياسه من خلال معرفة نوعه ذكرًا كان أم أنثى.
- **الحالة الزواجية**: يعبر هذا المتغير عن حالة المشارك من حيث حالته الزواجية من خلال الاستجابات: أعزب ومتزوج، وأرمل، ومطلق.
- **الحالة التعليمية:** يعبر عن وضع المشارك من حيث التعليم وتم قياسه من خلال الاستجابات الخاصة بالحصول على المؤهل الدراسى وقد كانت هذه الاستجابات: أمى، ابتدائى، وإعدادى، وثانوى، وجامعى وفوق جامعى.
- **المهنة الأساسية:** وتم قياسه من خلال استجابتين مهنة زراعية أو غير زراعية.
- **الحالة العملية:** ويعبر هذا المتغير عن وضع المشارك داخل عملية الإنتاج إذا كان صاحب عمل، صاحب عمل ويستخدم آخرون، يعمل لدى الغير بأجر، يعمل لدى الأسرة بدون أجر.
- **نوع الأسرة:** ويعبر هذا المتغير عن طبيعة تركيب الأسرة وقد تم قياسه من خلال فئتين الأول الأسرة البسيطة وهى التى تتكون من الوالدين وأبنائهما فقط أى جيل واحد فقط، والفئة الثانية هى التى تتكون من الوالدين والأبناء والأحفاد أى أكثر من جيل، وأيضًا إذا كان الأب متزوج بأكثر من زوجة أى الامتداد الأفقى للأجيال.
- **حجم الأسرة:** ويعنى حجم الأسرة من حيث عددها، وتم قياسه من خلال الرقم المطلق.
- **التماسك العائلى:** يشير التماسك العائلى إجرائيًا إلى مدى تضامن الأسرة ومدى المحافظة على تكوينها بنائيًا ووظيفيًا وتم قياسه من خلال تسع عبارات تبين مدى اتفاق مصالح الأسرة وتضامنهم وذلك من خلال الاستجابات دائما وأحيانًا ونادرًا وأبدًا وقد أخذت الدرجات ٣، و٢، و١، و"صفر" على الترتيب، وبلغ المدى الفعلى للمقياس ما بين (٦- ٢٣) درجة، بمتوسط ١٣.٠١ وانحراف معيارى ٣.٢٢. وقد قسمت إلى فئات

ثلاث بناء على المدى الذى يبلغ ١٧، هى: تماسك ضعيف وتبلغ درجتها ١١ درجة فأقل، وفئة التماسك المتوسط وهى تتراوح (١٢-١٦) درجة، وتماسك قوى وتبلغ درجتها ١٧ درجة فأكثر.

- **المشاركة الاجتماعية:** وتم قياسه من خلال عشرة عبارات تبين درجة المشاركة وذلك من خلال الاستجابات دائما وأحيانًا ونادرًا وأبدًا وقد أخذت الدرجات ٣، و٢، و١، و"صفر" على الترتيب، وبلغ المدى الفعلى للمقياس ما بين (صفر – ٢٣) درجة، بمتوسط ٤.٥٤ وانحراف معيارى ٤.٥٧. وقد قسمت إلى فئات ثلاث بناء على المدى الذى يبلغ ٢٣، هى: لا يشارك ودرجته تساوى الصفر،مشاركة ضعيفة وتبلغ درجتها (١-٨)، وفئة المشاركة المتوسطة وهى تتراوح (٩-١٥) درجة، ومشاركة قوية وتبلغ درجتها ١٦ درجة فأكثر.
- **القيمة الاجتماعية للأرض:** وقد تم قياسه من خلال إحدى عشر عبارة تبين مدى قيمة الأرض الاجتماعية لدى المشاركين من خلال الاستجابات موافق ومحايد، وغير موافق وقد أخذت الدرجات ٣، و٢، و١ على الترتيب، وبلغ المدى الفعلى للمقياس ما بين (١٥- ٣٣) درجة، بمتوسط ٢٦.٣٦ وانحراف معيارى ٣.٨. وقد قسمت إلى فئات ثلاث بناء على المدى الذى يبلغ ١٨، هى: قيمة ضعيفة وتبلغ درجتها ٢١ درجة فأقل، وفئة القيمة المتوسطة وهى تتراوح (٢٢-٢٨) درجة، وقيمة قوية وتتراوح درجتها بين (٢٩ – ٣٣).
- **الحيازة الزراعية:** وهى مقدار ما يحوزه المشارك من الأرض سواء أكانت مستأجرة أو مملوكة وتم قياسه من خلال الرقم المطلق بالقيراط وقد تراوحت الحيازة من ٢ قيراط وحتى ١٢٠ قيراط (٥ فدان) وبلغ متوسط الحيازة ٣٤.٤٥ قيراط (١.٤٣ فدان) وانحراف معيارى ٢٥.٧٢.
- **متغيرات تتعلق بآلية العمل، وشملت:** ربحية المحاصيل وتم قياسه بعبارات: مربحة، مربحة أحيانًا غير مربحة وأخذت القيم ٣، و٢، و١ على الترتيب. وكل من متغيرات تحكم التجار فى الأسعار، وتحكم كبار الزراع فى الأسعار، ومساهمة الجمعية الزراعية فى التسويق، والتعاون بين المزارعين فى نفس الطبقة الاجتماعية، والتعاون بين المزارعين فى طبقات اجتماعية مختلفة، والاقتراض بين الجيران والمزارعين فى نفس الطبقة الاجتماعية، والاقتراض بين الجيران والمزارعين فى طبقات اجتماعية مختلفة، وتم قياس هذه المتغيرات بالاستجابات: دائمًا، وأحيانًا، ونادرًا، وأبدًا، وأخذت القيم: ٣، و٢، و١، و"صفر" على الترتيب.

أدوات التحليل:

تم استخدام عدد من الأدوات والمقاييس الإحصائية التى تتلاءم وطبيعة المتغيرات المستخدمة وطبيعة البيانات التى تم الحصول عليها ومنها: التكرارات والنسب المئوية واختبار "مربع كاى χ^2" واختبار "ت" T-test وذلك لوصف ومعرفة الفروق بين قرية الوجه القبلى وقرية الوجه البحرى فى بعض المتغيرات.

وصف مجتمع وعينة الدراسة:

أ- وصف قريتى الدراسة:

١– قرية كفر بدران:

قرية كفر بدران قرية تابعة للوحدة المحلية التلين بمركز منيا القمح، وتبعد عن قرية التلين القرية الأم حوالى ١ كم، كما تبعد حوالى ٣ كم عن المركز. وهى قرية صغيرة يبغ زمامها الزراعى حوالى ١١٤ فدان.

ويبلغ عدد سكانها ٣٤٥٦ نسمة، وعدد ألأسر بها ٧٩٦ وفقًا لحصر قامت بها جمعية تنمية المجتمع بكفر بدران.

وتنتشر بالقرية بعض زراعات الخضر الصيفية والشتوية وبعض المحاصيل كالقمح والذرة.

يبلغ إجمالى عدد الحائزين بالقرية ٢٣٨ حائز، ويوضح الجدول التالى رقم (١) توزيع الحيازة الزراعية وعدد الحائزين بالقرية، ومن هذا الجدول يتبين أن نسبة ٦٦.٨% يحوزون فدان فأقل، ونسبة ٢٨.٢% يحوزون من ١ فدان إلى ٢ فدان، و٥% فقط من الحائزين يقعون فى الفئة أكثر من ٢ فدان، هذا مع العلم بإن القرية لا توجد بها حيازات لأكثر من ٥ أفدنة.

جدول رقم (١): توزيع فئات الحيازة الزراعية والحائزين بقرية كفر بدران

فئات الحيازة	عدد الحائزين	%
أقل من فدان	١٥٩	٦٦.٨
١- ٢ فدان	٦٧	٢٨.٢
أكثر من٢ فدان	١٢	٥.٠
الإجمالى	١٤١٦	١٠٠

المصدر: إستمارات الإستبيان

وتضم القرية جمعية تنمية مجتمع وأخرى كفالة الطفل اليتيم، وتشمل جمعية تنمية المجتمع مركز طبى واحد. ذلك بالإضافة إلى جمعية تعاونية زراعية ومندوبية بنك القرية، فضلا عن وجود ٥ مساجد منهم ٢ تابعين للأوقاف علاوة على جمعية شرعية واحدة (بيانات غير منشورة بالوحدة المحلية بالتلين، ٢٠٠٩).

٢ – قرية طفنيس المطاعنة:

تتبع قرية طفنيس المطاعنة الوحدة المحلية الكيمان بمركز إسنا التابع حاليًا لمحافظة الأقصر، يبلغ عدد سكان قرية طفنيس نحو ١٥٥٠٠ نسمة. وتبعد القرية عن الوحدة المحلية الكيمان نحو نصف كم، وحوالى ١٢ كم عن مركز إسنا.

يبلغ الزمام الكلى للقرية حوالى ١٣٧٣ فدان، وعدد الحائزين أكثر من ١١٥٠ حائز وتتوزع فئات الحيازة على الحائزين حتى خمسة أفدنة كما فى الجدول التالى.

جدول رقم (٢): توزيع فئات الحيازة الزراعية والحائزين طفنيس المطاعنة

فئات الحيازة	عدد الحائزين	%
أقل من فدان	٤٣٧	٤١.٥
١-٣ فدان	٣٩٦	٣٤.٨
أكثر من٣-٥ فدان	٢٧٠	٢٣.٧
الإجمالى	١١٣٩	١٠٠

المصدر: إستمارات الإستبيان

ويزرع معظم الزمام الزراعى بمحصول قصب السكر وقليل من المحاصيل الأخرى والخضر.وتضم القرية عدد من المنظمات تشمل الوحدة الصحية والجمعية الزراعية، وجمعية تنمية مجتمع، و٦ مساجد جميعهم تابع للأوقاف (بيانات غير منشورة بالوحدة المحلية بقرية الكيمان.

ب- وصف عينة الدراسة:

وحدة التحليل التى تستخدمها الدراسة هى الوحدة المعيشية Household ومن ثم فقد تمت المقابلات مع أرباب الأسر أو زوجاتهم وفى هذا الجزء سيتم تناول أهم خصائص المشاركين الذين تمت مقابلتهم.

خصائص المبحوثين الذين تمت مقابلتهم:

نوع المبحوثين:

يتضح من النتائج أن غالبية المشاركين من الرجال بنسبة ٩٦.٣% فى كلتا المحافظتين فى حين تبلغ نسبة النساء المشاركات ٣.٨%، وهو أمر غير مستغرب حيث أن وحدة الدراسة هى الوحدة المعيشية ويتم مقابلة أرباب الأسر؛ ومن الأرجح أن أرباب الأسر من الرجال، وقد يكون الاستثناء فى هذه الحالة هى حالات المرأة المعيلة التى تكون هى رب الأسرة، ومن ناحية أخرى يبين ذلك أن من يدير الحيازات الزراعية بصورة مباشرة هم الرجال.

عمر المشاركين:

تتراوح أعمار المشاركين بين ٢٥ – ٨٤ سنة، بمتوسط ٥٢.٤ وانحراف معيارى ١١.١٥، وقد تم تقسيمها فى فئات على النحو المبين بالجدول التالى:

جدول رقم (٣): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لفئات العمر بقريتي الدراسة

القرية / الفئة	كفر بدران		طفنيس		الإجمالى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
منخفض (٢٥ - ٤٤)	٣٧	٢٨.٢	٢٦	٢٣.٩	٦٣	٢٦.٣
متوسط (٤٥ – ٦٤)	٨٠	٦١.١	٦٨	٦٢.٤	١٤٨	٦١.٧
مرتفع (٦٥ - ٨٤)	١٤	١٠.٧	١٥	١٣.٧	٢٩	١٢
الإجمالى	١٣١	١٠٠	١٠٩	١٠٠	٢٤٠	١٠٠

المصدر: إستمارات الإستبيان

وتبين النتائج بالجدول السابق وقوع معظم المشاركين من المزارعين فى الفئة المتوسطة فى كلا القريتين بنسبة ٦١.٧%، وبنسبة ٦١.١% بقرية كفر بدران، و٦٢.٤% بقرية طفنيس.

الحالة الزواجية للمشاركين:

تبين البيانات المتحصل عليها أن غالبية المشاركين يقعون فى فئة المتزوجين بنسبة حوالى ٨٧% يليهم الأرامل بنسبة حوالى ١١% ثم فئتى الأعزب والمطلق معا بنسب حوالى ٢%.

الحالة التعليمية:

تعد نسبة الأميين هى الأكبر فى العينة حيث تبلغ فى الشرقية ٥٥.٤%، وفى قنا ٤٢.٦%، والفئة التى تلى ذلك هى فئة من انتهوا من الدراسة الثانوية حيث تبلغ ٢٤.١% فى قنا، ٢٢.٣% فى الشرقية ثم فئة الحاصلين على مؤهل عالى حيث تبلغ فى قنا ٨.٣% وفى الشرقية ١٢.٣%، الأمر الذى يتفق مع الإحصائيات ماعدا فئة الحاصلين على مؤهل ثانوى فأعلى فى قنا وقد يرجع هذا الفرق للصدفة حيث تبلغ نسبة الأمية بالشرقية ٣٧.٧%، وتبلغ نسبة الحاصلين على مؤهل ثانوى أو أعلى بالشرقية ٢٦.٧% (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٣: ٨١، ٩٨) وفى قنا تبلغ نسبة الاميين٤٥.١%،، فى حين تبلغ نسبة الحاصلين على مؤهل ثانوى أو اعلى فى قنا ١٧.٢% (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٥: ٢)

المهنة الرئيسية:

تبلغ نسبة عدد أفراد العينة الذين تعد الزراعة مهنتهم الأساسية ٥٠.٤% من إجمالى العينة، بنسبة ٤٨.١% فى الشرقية و٥٣.٢% فى قنا، وقد ترجع زيادة نسبة العاملين بالزراعة فى عينة قرية طفنيس بقنا لزيادة حجم الرقعة الزراعية بها كما تبين من وصف منطقة الدراسة،على الرغم من أن الشرقية هى المحافظة الثانية فى مصر بالنسبة لمساحة الأرض الزراعية حيث تبلغ ٨٠٨ ألف فدان، فى حين تقع قنا فى المرتبة التاسعة بمساحة ٣٣٤ ألف فدان (مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ١٩٩٩: ٣٨٤) ويمكن القول أن هذه الأرقام تمثل واقع الزراعة كمهنة أساسية خير تمثيل، نظرا لانخفاض العائد من الزراعة كمهنة أساسية مما يجبر الريفيين على البحث عن مهن أخرى كمصدر للرزق.

وقد بلغت نسبة من يعملون بمهنة أساسية غير الزراعة فى قنا ٤٦.٨%، فى الشرقية ٥١.٩%من إجمالى العينة وقد ترجع ارتفاع النسبة بمحافظة الشرقية نظرًا لقربها من مدينة العاشر من رمضان الصناعية والتى تجتذب عدد كبير من العاملين خاصة وان العائد من العمل فى قطاع الصناعة يفوق العائد من العمل فى قطاع الزراعة.

الحالة العملية للمشاركين:

تبدو الفروق واضحة بين استجابات المشاركين فى المحافظتين؛ ففيما يخص نسبة الأفراد الذين يعملون بمفردهم ولا يستخدمون آخرين فهى تبلغ فى الشرقية حوالى ٤٥%، فى حين تبلغ فى قنا حوالى ٦.٥%. كذلك فيما يخص العمل باجر أو بدون اجر لدى الأسرة فهو غير موجود بالشرقية فى حين يبلغ حوالى ٢% فى قنا ويتسق هذا الرقم مع البيانات المتوافرة عن قنا حيث تبلغ نسبة العاملين بدون اجر ١.٤% (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٥: ١٥٣)، كذلك فيما يخص استخدام الآخرين للعمل فهو يبلغ فى الشرقية حوالى ٥% فى حين يبلغ حوالى ٢٧% فى قنا، والتى يمكن تفسيرها فى ضوء كبر مساحات الحيازة نسبيًا فى قرية قنا مقارنة بقرية الشرقية، لكن القريتين تعودان للتقارب مرة أخرى فى فئة العمل لدى الآخرين حيث تبلغ حوالى ٥١% فى الشرقية، حوالى ٥٢% فى قنا، فكلا القريتين تتميزا بجود نسبة كبيرة من الحائزين فى فئات الحيازة القزمية الأمر الذى يدفعهم للعمل لدى آخرين. وعلى مستوى المحافظتين يمكن تفسير هذه الاختلافات باختلاف موقع المحافظتين فى مؤشرات التنمية البشرية، حيث أن الشرقية من المحافظات ذات الترتيب المتوسط فى مؤشرات التنمية البشرية حيث تقع فى الترتيب رقم ١٤، فى حين قنا من المحافظات ذات الترتيب المتأخر فى مؤشرات التنمية البشرية حيث تقع فى الترتيب رقم ١٨ بين ٢٢ محافظة شملهم المؤشر، كما أن محافظة قنا بها نسبة ٣٩% من السكان يعيشون تحت خط الفقر (معهد التخطيط القومى، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠١٠) ويحتاجون إلى برامج وأنشطة تنشلهم منه، كذلك اختلاف العوامل الثقافية بين الوجه البحرى والوجه القبلى الأمر الذى قد يجعل المشاركين من قنا يميلون للعمل مع الأسرة باجر أو بدون أجر.

حجم الأسرة:

يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة على مستوى العينتين بالقريتين ٥.٨ تقريبًا ويبلغ المتوسط فى قرية كفر بدران فى الشرقية ٥.٥ بانحراف معيارى ١.٦، وفى قرية طفنيس بقنا نحو ٦.١ بانحراف معيارى ٢.٧، وبإجراء

اختبار ت T-test يتبين وجود فرق معنوى عند مستوى معنوية ٠.٠٥، والجدول التالى يبين توزيع أفراد العينيتين على فئات حجم الأسرة

جدول رقم (٤): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لحجم الأسرة بقريتي الدراسة

القرية / الفئة	كفر بدران		طفنيس		الإجمالى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أسر صغيرة الحجم (٢ - ٦)	١٠٠	٧٦.٣	٦٢	٥٧.٤	١٦٢	٦٧.٨
أسر متوسطة الحجم (٧ – ١٠)	٣٠	٢٢.٩	٤٣	٣٩.٨	٧٣	٣٠.٥
أسر كبيرة الحجم (١١ فأكثر)	١	٠.٨	٣	٢.٨	٣	١.٧
الإجمالى	١٣١	١٠٠	١٠٩	١٠٠	٢٤٠	١٠٠

المصدر: إستمارات الإستبيان

يبين الجدول السابق أن الأسر الصغيرة التى يبلغ عدد أفرادها ٦ أو اقل تمثل نسبة حوالي٧٦%من الأسر فى الشرقية فى حين تمثل حوالى ٥٧% من الأسر فى قنا، فى حين تبلغ نسبة الأسر المتوسطة الحجم من ٧ إلى ١٠ أفراد فى قنا حوالى ٤٠% وفى الشرقية حوالى ٢٣%، فى حين تبلغ نسبة الأسر الأكبر من ذلك نسبة ضئيلة جدا فى كلا المحافظتين. وفيما يتعلق بهذا الأمر يمكن تفسيره بالفقر فكلما زاد الفقر زادت نسبة الأسر الأكبر حجما والعكس صحيح، حيث تبلغ نسبة الفقراء فى قنا ٣٩%، وفى الشرقية ١٩.٥% (معهد التخطيط القومى، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠١٠).

نوع الأسرة:

تبلغ نسبة الأسر البسيطة فى الشرقية حوالى ٨٥%، فى حين تبلغ حوالى ٧٠% فى قنا، وبالنسبة للأسر الممتدة فهى تبلغ فى الشرقية حوالى ١٥%، وفى قنا حوالى ٣٠% ويرتبط هذا المتغير بالمتغير السابق وهو حجم الأسرة، فكلما تناقص الفقر زادت نسبة الأسر الصغيرة وبالعكس.

حجم حيازة الأرض الزراعية:

تراوح حجم الحيازة لدى المشاركين من ٢ قيراط وحتى ١٢٠ قيراط (٥ فدان) وبلغ متوسط الحيازة ٣٤.٤٥ قيراط (١.٤٣ فدان) بانحراف معيارى ٢٥.٧٢ لإجمالى القريتين. وقد تراوحت الحيازة فى قرية كفر بدران بالشرقية ما بين ٤ قيراط و ٨٤ قيراط (٣.٥ فدان) بمتوسط ٢٦.٩٦، وانحراف معيارى ٢٠.٢٧. أما قرية طفنيس بقنا فتراوحت الحيازة بها من ٤ قيراط وحتى ١٢٠ قيراط (٥ فدان) بمتوسط٤٣.٤٥، وانحراف معيارى ٢٨.٦٥. وبإجراء اختبار "ت" تبين وجود فرق معنوى بين القريتين على مستوى معنوية ٠.٠١. والجدول التالى يبين توزيع الحيازة فى فئات على النحو التالى:

جدول رقم (٥): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لحجم الحيازة الزراعية بقريتي الدزاسة

القرية / الفئة	كفر بدران		طفنيس		الإجمالى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
من ٢- ١٢ قيراط (نصف فدان فأقل)	٤٥	٣٤.٣	٢١	١٩.٣	٦٦	٢٧.٥
من ١٣ – ٢٤ قيراط (٠.٥فدان - فدان)	٦٧	٥١.١	٥٤	٤٩.٥	١٢١	٥٠.٤
من ١ – ٢ فدان	١٧	١٣.٠	٢٠	١٨.٣	٣٧	١٥.٤
٢ – ٣ فدان	١	٠.٨	٥	٤.٦	٦	٢.٥
أكثر من ٣ فدان	١	٠.٨	٩	٨.٣	١٠	٤.٢
الإجمالى	١٣١	١٠٠	١٠٩	١٠٠	٢٤٠	١٠٠

المصدر: إستمارات الإستبيان

يتبين من توزيع الحيازة بالجدول السابق أن حوالى ٧٧.٩% من إجمالى العينيتين يحوز فدان فاقل (فى أدنى فئتين)، ومن يحوزون أكثر من ثلاثة أفدنة حوالى ٤.٢% فقط من الإجمالى. ويحوز المشاركون بقرية طفنيس مساحات أكبر من قرية كفر بدران، حيث تصل نسبتهم فى فئة ٣ فدان فأكثر ٨.٣% بينما فى قرية كفر بدران نسبتهم ٠.٨% فقط. بينما ترتفع نسبة الحائزين فى الفئتين فدان فأقل فى قرية كفر بدران حيث نسبتهم ٨٥.٤% بينما فى قرية طفنيس ٦٨.٨% والجدول يبين ذلك بجلاء.

النتائـج ومناقشتـها

التماسك العائلى:

بلغت القيمة القصوى لدرجة التماسك ٢٣ درجة، وكانت بمتوسط ١٣.٠١ وانحراف معيارى ٣.٢٢ لإجمالى العينيتين، وكانت بمتوسط ١٣.٤١ وانحراف معيارى ٣.٦٥ لمحافظة الشرقية، وكانت بمتوسط ١٢.٥٢ وانحراف معيارى ٢.٥٤ لمحافظة قنا، وبإجراء اختبار "ت" تبين وجود فرق معنوى عندى المستوى الاحتمالى٠.٠٥، مما يبين ارتفاع درجة التماسك فى قرية كفر بدران بالشرقية مقارنة بقرية طفنيس بقنا، غير أن درجة الانحراف المعيارى بقرية الشرقية أكبر مما يدل على درجة التفاوت بين الاستجابات.

وقد قسم التماسك العائلى إلى فئات ثلاث تماسك قوى وتماسك متوسط وتماسك ضعيف، وقد بلغت نتيجة مربع كاى ١٣.٧٣٣ وهى معنوية على مستوى ٠.٠١ حيث إنها أكبر من القيمة الجدولية المناظرة؛ مما يدل على وجود فروق فى التوزيع بين قريتى الدراسة ودرجة التماسك العائلة مؤكدة نتيجة اختبار "ت".

وبالنسبة للتماسك القوى تبلغ النسبة ٤٠.٤% من إجمالى العينة وهى نسبة مرتفعة وتدعم وجود واستمرار النمط العائلى و تتقارب النسبة بين محافظتى العينة فى هذه الفئة حيث تبلغ ٣٧.٦% فى قنا، ٤٢.٨% فى الشرقية، و بالنسبة للتماسك المتوسط فهو يبلغ فى قنا ٥٦% وفى الشرقية ٣٦.٦% وهو فرق كبير بين المحافظتين لصالح قنا وقد يرجع الفارق لأسباب ترجع لان محافظة قنا تعد من المحافظات التى تحتفظ بالسمات التقليدية لصعيد مصر (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٥: ١)، فى حين تعكس محافظة الشرقية تنوع ثقافى كبير نظرا لموقعها الجغرافى وتضاريسها فهى تعد المدخل الشرقى لمصر(جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٣: ١٠)، فى حين يبلغ التماسك الضعيف ٦.٤% فى قنا، ٢٠.٦% بالشرقية ويمكن تفسير هذا التفاوت أيضا بالرجوع للسبب السابق.

جدول رقم (٦): توزيع فئات التماسك الاجتماعى للمشاركين

القرية / الفئة	كفر بدران		طفنيس		الإجمالى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
تماسك ضعيف (٦ - ١١)	٥٦	٤٢.٨	٤١	٣٧.٦	٩٧	٤٠.٤
تماسك متوسط (١٢ – ١٦)	٤٨	٣٦.٦	٦١	٥٦	١٠٩	٤٥.٤
تماسك قوى (١٧ - ٢٣)	٢٧	٢٠.٦	٧	٦.٤	٣٤	١٤.٢
الإجمالى	١٣١	١٠٠	١٠٩	١٠٠	٢٤٠	١٠٠

قيمة مربع كاى المحسوبة = ١٣.٧٣٣.

قيمة مربع كاى الجدولية عند درجات حرية ٢، ومستوى معنوية ٠.٠١ = ٩.٢١.

المشاركة الاجتماعية:

تم تقسيم فئات المشاركين إلى أربعة فئات وهى لا يشارك فى الأنشطة الاجتماعية، مشاركة ضعيفة، مشاركة متوسطة، مشاركة مرتفعة، فبالنسبة لفئة لا يشارك فقد بلغت نسبتها فى قنا ٢٨.٤% وفى الشرقية٢٨.٢%، وفى فئة يشارك نادرا بلغت نسبتها فى قنا ٥٣.٢% وفى الشرقية ٥٥%، وفى فئة يشارك أحيانا بلغت نسبتها فى قنا ١٤.٧% وفى الشرقية١٤.٥%، وفى فئة يشارك دائما بلغت نسبتها فى قنا ٣.٧% وفى الشرقية٢.٣%، وترتبط المشاركة الاجتماعية بالجوانب الاقتصادية والسياسية أيضا، مما قد يساعد على تفسير النتائج السابقة وتتقارب النسب فى المحافظتين إلى حد كبير ويؤكد هذا أيضا نتيجة مربع كاى حيث بلغت القيمة٠.٤٢٤ وهى غير معنوية حيث إنها أقل من القيمة الجدولية المناظرة، ففيما يخص محافظة قنا لم يستطع تقرير التنمية البشرية الحصول على بيانات تكفى لحساب المشاركة باستثناء برنامج شروق الذى بلغت نسبة المشاركة فيه ١٥.٥% على مستوى المحافظة (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٥: ٧٥)، وبالنسبة لمحافظة الشرقية فقد ذكر تقرير التنمية البشرية أن هناك شكل غير منظم من أشكال التنمية بالمشاركة ولكنها فى مجملها جهود غير منظمة وغير مكتملة وبالنسبة لبرنامج شروق فقد بلغت نسبة مشاركة المواطنين فيه نسبة ٢٠.٨% (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٣: ١٠٨، ١١٢)، ويقدم كل ما سبق ما يمكن اعتباره تفسيرا لضعف المشاركة الاجتماعية بالمحافظتين فمع صعوبة الأوضاع الاقتصادية وضعف المشاركة السياسية فمن الطبيعى أن تضعف المشاركة الاجتماعية أو على الأقل تكون فى أضيق الحدود كما أوضحت نتائج البحث.

القيمة الاجتماعية للأرض:

بلغ المدى الفعلى لمقياس القيمة الاجتماعية للأرض ما بين (١٥- ٣٣) درجة، بمتوسط ٢٦.٣٦ وانحراف معيارى ٣.٨. وبإجراء اختبار ت T-test وجد فرق معنوى عند المستوى الاحتمالى ٠.٠١، لصالح

قرية طفنيس بقنا، حيث يبلغ المتوسط بها ٢٧.١٧، بينما المتوسط بقرية كفر بدران بالشرقية ٢٥.٦٩ مما يدل على ارتفاع قيمة الأرض فى عينة قرية طفنيس مقارنة بقرية كفر بدران

وتم تقسيم درجة القيمة الاجتماعية للأرض إلى ثلاث فئات هى منخفضة، ومتوسطة، ومرتفعة، كما هو مبين بالجدول التالى، وقد بلغت النسبة المئوية لفئة القيمة المنخفضة للأرض ٨.٨% لكلا المحافظتين، بنسبة ٣.٧% لقنا، ١٣% للشرقية، وبالنسبة للقيمة الاجتماعية المتوسطة للأرض فقد بلغت ٤٧.٧% لقنا، ٥٠.٤% للشرقية، فى حين بلغت القيمة المرتفعة للأرض ٤٨.٦% فى قنا، ٣٦.٦% وتبين ارتفاع قيمة الأرض بقرية الجنوب فى قنا وبالرجوع للبيانات الخاصة بالعينة نجد أن متوسط الحيازة أعلى فى قنا منها فى الشرقية علاوة على امتهان معظم العينة فى قنا للزراعة مقارنة بالشرقية.

وبالنسبة للشرقية فإن النسبة المئوية للحائزين اقل من فدان تبلغ ٤٤.٥% وإذا ما أضفنا لهم باقى الفئات حتى خمسة أفدنة فهى تصل إلى ٩٢.٤%من إجمالى الحائزين ويعمل ٤١.٢% من سكان المحافظة بالزراعة (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٣: ٤٦، ٥٠) ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لمحافظة الشرقية، وبالنسبة لقيمة مربع كاى فقد بلغت ٨.٠٠٧ وهى معنوية على مستوى ٠.٠٥ وهى تأتى مؤكدة لاختبار ت T-test ويمكن تفسير الفرق فى التوزيع بين المحافظتين بإنه يرجع للاختلافات الثقافية التى تعلى من قيمة الأرض بالوجه القبلى فضلاً عن ارتفاع متوسط حيازات عينة قنا مقارنة بالشرقية، بالإضافة إلى زراعتهم لمحصول قصب السكر وهو محصول مربح نسبيا وكذلك تتميز الأراضى الزراعية بمحافظة قنا بجودتها حيث تبلغ نسبة أراضى الدرجتين الأولى والثانية ٧٩% من جملة الأراضى المنزرعة بالمحافظة (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٥: ٢، ١٦)، فى حين أن نسبة أراضى الدرجة الأولى والثانية لا تزيد عن ٣٠.١% فى محافظة الشرقية (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٣: ٤٦، و٤٠).

جدول رقم (٧): توزيع فئات القيمة الاجتماعية للأرض للمشاركين

القرية / الفئة	كفر بدران		طفنيس		الإجمالى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
قيمة منخفضة (١٥ - ٢١)	١٧	١٣	٤	٣.٧	٢١	٨.٨
قيمة متوسطة (٢٢ – ٢٨)	٦٦	٥٠.٤	٥٢	٤٧.٧	١١٨	٤٩.٢
قيمة مرتفعة (٢٩ - ٣٣)	٤٨	٣٦.٦	٥٣	٤٨.٦	١٠١	٤٢.١
الإجمالى	١٣١	١٠٠	١٠٩	١٠٠	٢٤٠	١٠٠

قيمة مربع كاى المحسوبة = ٨.٠٠٧.

قيمة مربع كاى الجدولية عند درجات حرية ٢، ومستوى معنوية ٠.٠٥ = ٥.٩٩.

ربحية المحاصيل:

يتضح من الجدول قم (٨) أن المشاركين من قنا يرون تسويق المحاصيل غير مربح بنسبة ٦٩.٢% وفى الشرقية بنسبة ٦٩.٩%، وتقترب النسبة على مستوى إجمالى العينتين حيث تبلغ النسبة لهذه الفئة ٦٤.٦، وبالنسبة لكونه مربح أحيانًا فقد ذكر المشاركين من قنا هذا بنسبة ٣٣% وفى الشرقية بنسبة ٣٣.٦% وبالنسبة لكونه مربح فقد ذكر المشاركين من قنا ذلك بنسبة ٢.٨% وفى الشرقية بنسبة ١.٥%، يتضح من الأرقام السابقة التشابه الكبير بين آراء المشاركين فى كلا المحافظتين فيما يتعلق بتسويق المحاصيل وقد يرجع السبب فى ذلك لصغر حجم حيازات المشاركين بالبحث كما اتضح من توزيع الحيازة فيما سبق، وكنتيجة لصغر وتفتت الحيازة يكون من الصعب تحقيق الربح للمزارع، وبإجراء اختبار مربع كاى لم يتضح وجود فروق معنوية فى التوزيع بين القريتين مما يدل على اتفاقهما فى عدم وجود ربحية من تسويق المحاصيل.

تحكم التجار فى الأسعار:

أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم (٨)إختلاف آراء المشاركين فى البحث عن تحكم التجار فى الأسعار فى المحافظتين فبالنسبة لفئة أن التجار يتحكمون فى الأسعار أبدا فقد كانت فى قنا ١.٨% فى حين بلغت فى الشرقية ١٦.٨% ، وبالنسبة لتحكم التجار فى الأسعار فى فئة نادرًا فقد كانت النسبة فى قنا ١.٨%وفى الشرقية ٩.٩%، وفيما يخص تحكم التجار فى الأسعار أحيانا فقد بلغ فى قنا ٨.٣%، وفى الشرقية ٤٤.٣% ، أما التحكم الدائم للتجار فى الأسعار فقد بلغ ٨٨.١% فى قنا، ٢٩% فى الشرقية ويتضح من الأرقام السابقة فرقا كبيرا فى الموقف بين الشرقية وقنا وقد يرجع هذا الفرق الواضح إلى وجود شكل غير منظم من أشكال التنمية بالمشاركة فى الشرقية ولكن هذه الجهود جهود غير منظمة وغير مكتملة ولا تتم فى إطار إحداث تنمية اقتصادية للقرية (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٣: ١٠٨)

وكمثال لذلك ففى قرية كفر بدران بالشرقية وهى التى تم إجراء البحث بها توجد جمعية أهلية تعمل على تقديم خدمات اجتماعية وبيئية وغيرها لأهالى القرية وقد يكون هذا النوع من الأنشطة قد ساهم فى رفع درجة وعى المزارعين فى تلك المنطقة مما قلل من تحكم التجار فى الأسعار فى حين لم يمكن العثور على هذا النوع من النشاط فى قنا مما منح التجار فرصة أكبر للتحكم بالأسعار، وربما السبب الأكثر أهمية هو أن المحصول السائد زراعته هو محصول القصب، وطريقة تسويق محصول القصب تعتمد على العقود المتفق عليها من الشركة وبالتالى يتم التحكم بالسعر بصورة شبة إجبارية بالنسبة للزراع علاوة على عدم إمكانية الزراع بالاحتفاظ بمحصول القصب كمحصول يستهلك داخل الأسرة، ذلك على خلاف المحاصيل التى تزرع بقرية الشرقية والتى يمكن أن تستهلك داخل الأسرة مثل القمح وبعض أنواع الخضر. وبتطبيق اختبار مربع كاى يتضح معنوية هذه الفروق حيث بلغت قيمته ٨٤.٣٦٦ وهى معنوية عن مستوى ٠.٠١.

تحكم كبار الزراع فى الأسعار:

أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم (٨) عدم إختلاف آراء المشاركون فى البحث كثيرا عن تحكم كبار المزارعين فى الأسعار فى المحافظتين فبالنسبة لفئة أن كبار المزارعين لا يتحكمون أبدا فقد كانت فى قنا ٥٩.٦% فى حين بلغت فى الشرقية ٤١.٥% ، وبالنسبة لفئة أن كبار المزارعين يتحكمون نادرا فقد كانت النسبة فى قنا ٦.٤% وفى الشرقية ١٧.٧% ، وفيما يخص فئة أن كبار المزارعين يتحكمون أحيانا فقد بلغت فى قنا ١٨.٣%، وفى الشرقية ٢٦.٩% ، أما فئة أن كبار المزارعين يتحكمون دائما فقد بلغت ١٥.٦% فى قنا، ١٣.٨% فى الشرقية، يتضح من الأرقام السابقة التشابه بين آراء المشاركين فى كلا المحافظتين فيما يتعلق بتحكم كبار المزارعين فى الأسعار، وقد يعكس هذا ضعف تأثير كبار المزارعين نظرا لقلة عددهم فى المحافظتين حيث أن من يملكون أكثر من خمسة أفدنة فى الشرقية يمثلون ٧.٦% من فئة الحائزين بالشرقية (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٣: ٤٦) ويمثلون ٤.٣ % من الحائزين بقنا (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٥: ١٦)، ومع ذلك فقد كانت نتيجة مربع كاى معنوية مما يدل على وجود فروق بين القريتين بصدد استجابتهما، غير أن تلك النتيجة تبين أن التجار كما تبدى فى النتيجة السابقة هم الأقدر على التحكم فى الأسعار مقارنة بالزراع والتى تتضح من النسب المبينة.

مساهمة الجمعية الزراعية فى التسويق:

يتضح من بيانات الجدول رقم (٨) غياب دور الجمعية التعاونية الزراعية فى تسويق المحاصيل الأمر الذى يمكن أن يفسر من خلال تفتت وقزمية الحيازات، ولم تختلف آراء المشاركين فى البحث كثيرا عن مساعدة الجمعية الزراعية فى تسويق المحاصيل فى المحافظتين. فبالنسبة لفئة أن الجمعية لا تساعد أبدا فقد كانت فى قنا ٧١.٦% فى حين بلغت فى الشرقية ٧٧.١ %، وبالنسبة لفئة أن الجمعية تساعد نادرا فقد كانت النسبة فى قنا ١٠.١ % وفى الشرقية ٨.٤%، وفيما يخص مساعدة الجمعية أحيانا فقد بلغ فى قنا١٥.٦%، وفى الشرقية ٩.٩%، أما مساعدة الجمعية دائما فقد بلغ ٢.٨% فى قنا، ٤.٦% فى الشرقية، يتضح من الأرقام السابقة التشابه الكبير بين آراء المشاركين فى كلا المحافظتين فيما يتعلق بمساعدة الجمعية الزراعية فى تسويق المحاصيل كما يعكس ضعف دور الجمعية الزراعية واحتياجها للدعم كى تتمكن من مساعدة المزارعين فى تسويق محاصيلهم، ويؤكد ذلك نتيجة مربع كاى حيث بلغت ٢.٤٩٣ وهى غير معنوية.

التعاون بين المزارعين فى الطبقة الاجتماعية نفسها:

اختلفت آراء المشاركون فى البحث فى مساعدة الجيران المتقاربين اجتماعيا فى العمل فى المحافظتين فبالنسبة لفئة أن الجيران لا يساعدون أبدا فقد كانت فى قنا ٥٧.٨% فى حين بلغت فى الشرقية ٣٦.٦% ، وبالنسبة لمساعدة الجيران نادرا فقد كانت النسبة فى قنا ٢٢.٩% وفى الشرقية ٨.٤% ، وفيما يخص مساعدة الجيران أحيانا فقد بلغ فى قنا ١٥.٦% ، وفى الشرقية ٣٢.٨% ، أما مساعدة الجيران دائما فقد بلغ ٣.٧% فى قنا، ٢٢.١% فى الشرقية ويتضح من الأرقام السابقة فرقا كبيرا فى الموقف بين الشرقية وقنا فى ارتفاع نسبة المساعدة بين الجيران لصالح الشرقية وتؤكد نتيجة مربع كاى ذلك حيث بلغت ٣٥.٩٦ وهى معنوية على مستوى ٠.٠١ وقد يرجع هذا الفرق الواضح إلى وجود بعض أنشطة المشاركة التنموية بالشرقية كما سبق الذكر مما دعم التعاون بين المزارعين وبعضهم، إلى جانب الاختلافات الثقافية والعادات والتقاليد بمحافظات الصعيد.

التعاون بين المزارعين فى طبقات اجتماعية مختلفة:

اختلفت آراء المشاركين فى البحث فى مساعدة الجيران المختلفين اجتماعيا فى العمل فى المحافظتين فبالنسبة لفئة أن الجيران لا يساعدون أبدا فقد كانت فى قنا ٧٠.٦% فى حين بلغت فى الشرقية ٧٢.٥ %، وبالنسبة لمساعدة الجيران نادرا فقد كانت النسبة فى قنا ١٢.٨% وفى الشرقية ١٠.٧%، وفيما يخص مساعدة الجيران أحيانا فقد بلغ فى قنا ١٥.٦%، وفى الشرقية ٧.٦% ، أما مساعدة الجيران دائما فقد بلغ ٠.٩% فى

قنا، ٩.٢% فى الشرقية ويتضح من الأرقام السابقة وجود فروق فى الموقف بين الشرقية وقنا فى ارتفاع نسبة المساعدة بين الجيران فى فئتى دائما وأحيانا لصالح الشرقية وتؤكد نتيجة مربع كاى ذلك حيث بلغت ١١.٠٨٣ وهى معنوية على مستوى ٠.٠١، وهذه النتيجة تتسق مع نتيجة المتغير السابق.

جدول رقم (٨): توزيع تكرارات ونسب بعض المتغيرات على المشاركين

القرية	كفر بدران		طفنيس		الإجمالى	
المتغير والفئات	ن= ١٣١	%	ن= ١٠٩	%	ن= ٢٤٠	%
ربحية المحاصيل						
مربحة	٢	١.٥	٣	٢.٨	٥	٢.١
مربحة أحيانًا	٤٤	٣٣.٦	٣٦	٣٣	٨٠	٣٣.٣
غير مربحة	٨٥	٦٤.٩	٧٠	٦٤.٢	١٥٥	٦٤.٦
تحكم التجار فى الأسعار**						
دائمًا	٣٨	٢٩.٠	٩٦	٨٨.١	١٣٤	٥٥.٨
أحيانًا	٥٨	٤٤.٣	٩	٨.٣	٦٧	٢٩.٩
نادرًا	١٣	٩.٩	٢	١.٨	١٥	٦.٣
أبدًا	٢٢	١٦.٨	٢	١.٨	٢٤	١٠
تحكم كبار الزراع فى الأسعار**						
دائمًا	١٨	١٣.٨	١٧	١٥.٦	٣٥	١٤.٦
أحيانًا	٣٥	٢٦.٩	٢٠	١٨.٣	٥٥	٢٣
نادرًا	٢٣	١٧.٧	٧	٦.٤	٣٠	١٢.٦
أبدًا	٥٤	٤١.٥	٦٥	٥٩.٦	١١٩	٤٩.٨
مساهمة الجمعية الزراعية فى التسويق						
دائمًا	٦	٤.٦	٣	٢.٨	٩	٣.٨
أحيانًا	١٣	٩.٩	١٧	١٥.٦	٣٠	١٢.٥
نادرًا	١١	٨.٤	١١	١٠.١	٢٢	٩.٢
أبدًا	١٠١	٧٧.١	٧٨	٧١.٦	١٧٩	٧٤.٦
التعاون بين المزارعين فى الطبقة الاجتماعية نفسها **						
دائمًا	٢٩	٢٢.١	٤	٣.٧	٣٣	١٣.٨
أحيانًا	٤٣	٣٢.٨	١٧	١٥.٦	٦٠	٢٥
نادرًا	١١	٨.٤	٢٥	٢٢.٩	٣٦	١٥
أبدًا	٤٨	٣٦.٦	٦٣	٥٧.٨	١١١	٤٦.٣
التعاون بين المزارعين فى طبقات اجتماعية مختلفة**						
دائمًا	١٢	٩.٢	١	٠.٩	١٣	٥.٤
أحيانًا	١٠	٧.٦	١٧	١٥.٦	٢٧	١١.٣
نادرًا	١٤	١٠.٧	١٤	١٢.٨	٢٨	١١.٧
أبدًا	٩٥	٧٢.٥	٧٧	٧٠.٦	١٧٢	٧١.٧
الاقتراض بين الجيران والمزارعين فى الطبقة الاجتماعية نفسها**						
دائمًا	٢٨	٢١.٤	٦	٥.٥	٣٤	١٤.٢
أحيانًا	٤٤	٣٣.٦	٢٧	٢٤.٨	٧١	٢٩.٦
نادرًا	١٢	٩.٢	٢٠	١٨.٣	٣٢	١٣.٣
أبدًا	٤٧	٣٥.٩	٥٦	٥١.٤	١٠٣	٤٢.٩
الاقتراض بين الجيران والمزارعين فى طبقات اجتماعية مختلفة**						
دائمًا	١٣	٩.٩	٤	٣.٧	١٧	٧.١
أحيانًا	٧	٥.٣	١٦	١٤.٧	٢٣	٩.٦
نادرًا	١٠	٧.٦	٢١	١٩.٣	٣١	١٢.٩

القرية	كفر بدران		طفنيس		الإجمالى	
المتغير والفئات	ن= ١٣١	%	ن= ١٠٩	%	ن= ٢٤٠	%
أبدًا	١٠١	٧٧.١	٦٨	٦٢.٤	١٦٩	٧٠.٤

ملحوظة: علامة ** أمام المتغيرات تعنى أن المتغيرات معنوية الفروق باستخدام اختبار مربع كاى χ^2 عند المستوى الاحتمالى ٠.٠١ بينما المتغيرات التى يغيب عنها العلامة هى غير معنوية

الاقتراض بين الجيران والمزارعين فى الطبقة الاجتماعية نفسها:

اختلفت آراء المشاركين فى البحث فى الاقتراض بين الجيران المتقاربين اجتماعيا فى المحافظتين فبالنسبة لفئة من لا يقترضون أبدًا فقد كانت فى قنا ٥١.٤% فى حين بلغت فى الشرقية ٣٥.٩% ، وبالنسبة للاقتراض نادرا فقد كانت النسبة فى قنا ١٨.٣% وفى الشرقية ٩.٢% ، وفيما يخص الاقتراض أحيانا فقد بلغ فى قنا ٢٤.٨% ، وفى الشرقية ٣٣.٦% ، أما الاقتراض دائما فقد بلغ٥.٥ % فى قنا، ٢١.٤% فى الشرقية ويتضح من الأرقام السابقة وجود فرق فى الموقف بين الشرقية وقنا فى الاقتراض بين الجيران لصالح الشرقية وتؤكد نتيجة مربع كاى ذلك حيث بلغت ١٩.٢٣٧وهى معنوية على مستوى ٠.٠١.

الاقتراض بين الجيران والمزارعين فى طبقات اجتماعية مختلفة:

اختلفت آراء المشاركين فى البحث فى الاقتراض بين الجيران المختلفين اجتماعيا فى المحافظتين فبالنسبة لفئة من لا يقترضون أبدا فقد كانت فى قنا ٦٢.٤% فى حين بلغت فى الشرقية٧٧.١% ، وبالنسبة للاقتراض نادرا فقد كانت النسبة فى قنا ١٩.٣% وفى الشرقية ٧.٦% ، وفيما يخص الاقتراض أحيانا فقد بلغ فى قنا ١٤.٧% ، وفى الشرقية ٥.٣% ، أما الاقتراض دائما فقد بلغ٣.٧% فى قنا، ٩.٩% فى الشرقية ويتضح من الأرقام السابقة وجود فرق فى الموقف بين الشرقية وقنا فى الاقتراض بين الجيران المختلفين اجتماعيا لصالح قنا وتؤكد نتيجة مربع كاى ذلك حيث بلغت ١٦.٧٥٨وهى معنوية على مستوى ٠.٠٠١ وقد يرجع هذا الفرق إلى الفروق الثقافية والاجتماعية بين المحافظتين مما يجعل من الأسهل على الأشخاص فى الطبقات الاجتماعية الأدنى اللجوء لمن هم أعلى خاصة وأن قرية طفنيس لديها مساحات كبيرة من الأرض على خلاف قرية كفر بدران بالشرقية والتى تعكس تقاربًا اجتماعيا بين أفرادها.

الخلاصة:

- تبين من النتائج النظرية والمنطقية أن ثمة استمرار لنمط الزراعة العائلى أو المعيشى خاصة فى ظل استمرار تفتت الحيازات الزراعى، بيد أن هذا الاستمرار لا يتسم بالسكون حيث يتسم بتغير طبيعته وشكله.
- من ناحية أخرى استمرار هذا النمط من الإنتاج يأتى كنتيجة لتداعيات الظروف الاقتصادية، حيث يمكن أن يلعب الفقر دورًا فى ذلك، ومن ثم تصبح قطع الأرض الصغيرة كنوع من أنواع شبكات الأمان الاجتماعى، الأمر الذى يجعل المزارعين يحاولون الحفاظ عليها مهما كانت قزمية.
- تبين من النتائج الميدانية أن ثمة تغير واضح فى بعض الظروف الاجتماعية الأمر الذى ظهر فى تغير طبيعة منظومة القيم الاجتماعية وقيمة العمل والمشاركة الاجتماعية. ورغم أن هذه التغيرات طالت محافظات الجنوب فهى ظلت أقل تأثرًا من قرى الدلتا الأمر الذى يمكن أن تلعب طبيعة التقاليد والثقافية الراسخة نسبيا كحائط صد تؤخر قليلا من أثر هذه التغيرات، ومن جهة أخرى بعدها عن المدن الكبيرة الأساسية وتحديدًا القاهرة والإسكندرية مما يجعلها أقل عرضة للتغيرات من محافظات الدلتا.
- تبين كذلك من خلال أراء المشاركين بالبحث ضعف ربحية الأرض، وضعف الإنتاجية، والذى لا يمكن رده فقط لسبب واحد، فصغر الحيازات ومشكلات الرى وغير من عناصر السياسة الزراعية تلعب أدورًا متعددة فى المساهمة.
- إن تحقيق التنمية الزراعية واستدامتها أمر مرهون بقدر السياسة الزراعية على استيعاب هذه التغيرات، واستيعاب طبيعة نمط الإنتاج السائد (المنتشر)، والتعامل معه لإيجاد الحلول الملائمة، فعلى سبيل المثال ترسيخ تعاونيات زراعية حقيقية تمثل أحد الحلول المطروحة، فغياب نمط الإنتاج التعاونى أسهم لا شك فى تفاقم مسالة تفتت الحيازات الزراعية، وغيرها من الحلول التى يمكن ن تنبثق شريطة وجود دراسات متعمقة جادة لصغار المزارعين الخاضعين لنمط الإنتاج العائلى.

التوصيات:

١- التعمق فى دراسة نمط الإنتاج العائلى والمعيشى، وإجراء المزيد من الدراسات التى تتعلق بها، نظرًا لعديد من المشكلات تتعلق بصغار الزراع، والتى تنعكس آثارها على السياسة الزراعية.

٢- على الجهات المنوط بها تنفيذ السياسة الزراعية مثل وزارة الزراعة، التعامل مع مشكلة التعاونيات الزراعية فهى أحد الحلول المطروحة لحل مشكلات صغار الزراع، وإعطاء المساحة لعمل التعاونيات دون السيطرة الحكومية عليها.

٣- تدعيم العمل الأهلى والمدنى الذى يهدف لتجميع الزراع وتوعيتهم بأهمية العمل الجماعى من نواحى مختلفة فعلى الصعيد الاجتماعى تعمل على تحسين طبيعة العلاقات الاجتماعية، والمشاركة الاجتماعية، وعلى الصعيد الاقتصادى تحقق وفورات السعة، التى تعمل على زيادة الإنتاجية وتحقيق الربح والتغلب على صغر وتفتت الحيازات. كما تعمل على المشاهة فى حل بعض المشكلات مثل مشكلة مياه الرى.

المراجـع

الجوهرى، محمد محمود وعبد الله الخريجى، ١٩٨٣، طرق البحث الاجتماعى، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الحسينى، السيد، ١٩٨٦، المدينة: دراسة فى علم الاجتماع الحضرى، الدوحة: دار قطرى بن الفجاءة.

جاد، محمود، ٢٠٠١، البناء السياسى فى إحدى قرى الصعيد، قرية تونس بسوهاج، القاهرة، جامعة القاهرة – كلية الآداب: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

جلافانيس، كاثى، وباندلى جلافانيس، ١٩٨٦، سوسيولوجيا العلاقات الزراعية فى الشرق الأوسط، استمرار الإنتاج العائلى، بيروت والقاهرة: مؤسسة الأبحاث العربية، ودار البيادر.

جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٣، تقرير التنمية البشرية، محافظة الشرقية.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٩، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٩.

زايد، أحمد، ١٩٨٨، الاقتصاد المعيشى الزراعى، محاولة لتحديد المفهوم مع إشارة خاصة، لبعض إشكاليات دراسته فى الريف العربى، مؤتمر الاقتصاد والتنمية الزراعية فى مصر والبلاد العربية، ٣-٤ فبراير ١٩٨٨، مصر، جامعة المنصورة، ص ص ٥١٦-٥٥٠.

عبد الفضيل، محمود، ١٩٧٨، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى: ١٩٥٢- ١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.

عوده، محمود، ١٩٨٣، الفلاحون والدولة، بيروت: دار النهضة العربية.

مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،١٩٩٩ وصف مصر بالمعلومات.

معهد التخطيط القومى، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠١٠، مصر، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠.

وزارة التخطيط والتنمية المحلية، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ٢٠٠٥، تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، محافظة قنا، ٢٠٠٥.

Alavi, Hamza, "peasant Classes and Perimondial Loyalties*" Journal of peasant Studies*, Vol.1, 1973.

Encyclopedia of Sociology, 2000, Edgar F. Borgatta and J. V. Montgomery (Editors), USA, New York, Macmillan Reference.

Evers, Hans-Dieter, 1971, "Urban and rural Subsistence Production: Theoretical Outline", Working Paper No,2. Sociology of Development Research center, University of Bielefeld, West Germany, 1971.

Fridmann, Harriet, 1980 "household production and the National Economy: Concepts for the Analysis of Agrarian Formation", the Journal of Peasant Studies, vol. 7, No.2, 1980.

Fridmann, Harriet, 1978, "World Market, State and Family Farm: Social Bases of Household Production in an ena of Wage Labor", Comparative Studies in Society and history, Vol.20,No,4,1978.

Nakajima, Chiro, 1970, "Subsistence and commercial family Farms: Some Theoretical Models of Subjective Equilibrium", in: Subsistence Agriculture and Economic Development Aldime Publishing Company, Chicago.

Raikes, Phil, 1978"Rural Differentiation and class Formation in Tanzania Journal of peasant Studies, Vol.5, No.3, 1978.

Richards, Alan R. “Primitive Accumulation in Egypt, 1798 1882,” *Review* Vol.1, No. 2, Fall 1977, 3-49.

Mann, Susan and James Dickenson, 1978 "Obstacles to the Development of Agriculture", *Journal of peasant Studies*, vol.5, No.4,

Seddon, David, 1986, "Commentary on Agrarian in the Middle East", a new paradigm analysis", *Current Sociology*, Volume 34, No.2., 1986.

Stauth, Georg, 1980, "Patterns of small peasant reproduction and its Destruction" The Case of the Nile Delta". In: M.El-Gawhary (Editor), Egyptian yearbook of Sociology, Vol.3, Dar Al-Maaref, Cairo, 1982.

Wharton, Clifton R, Jr., 1970, "Subsistence Agriculture Concepts and Scope", in: Wharton, Jr., (Ed.) Subsistence Agriculture and Economic Development, Chicago: Aldime Publishing Company.

STUDY FOR HOUSEHOLD MODE OF PRODUCTION IN SHARKIA AND QUENA GOVERNORATES

Mahmoud, A. M. and Wessam S. M. Elkasas

Agric. Extension and Rural Development Res. Institute, Agric. Res. Center

ABSTRACT

There are no doubts There are substantial changes have occurred in the rural and agricultural sector, and the most important features of these changes are the increasing integration of the Egyptian state in the context of capitalist world, especially in the late eighties through the structural adjustment programs (SAP), despite the penetration of capitalist mode of production there is a continuation of the relations of production in the family in the rural communities so far, However, there is no sufficient studies to analyze this phenomenon - in spite of continued mode of production by capitalism, represented in the pattern of family production, although there are some female students, which took place in the eighties of the last century, and this deficiency lead to serious implications for the development strategies and private for policies relating to food production, and the sustainability of agricultural development in itself, especially with the increasing fragmentation and the spread of tiny holdings and other problems associated with them; and this is the key point of this research, which aimed to examine this phenomenon.

The study adopted mode of production approach, where this approach is able to address this issue sociologically. The study starts with deductive

method through inductive method to integrate the tools in the treatment of the subject.

In general, the theme of "patterns of production," the subject is problematic issue, that the concept of the pattern of household production raises more theoretical and methodological problems regarding the identification of dimensions and criteria that can be built upon the style distinguish this from other types of production.

The discussion dealt with in four parts which are: the concept of subsistence production of agricultural, and discrimination criteria of subsistence or household mode of production, problematic issue of the rural economy study in Egypt, and finally empirical study of some characteristics of household mode of production; and that by comparing some of the variables in two villages, one in Lower Egypt and other in Upper Egypt. Some statistical tools where used such as: frequencies, percentages, and Chi2 test, and T-test. There were some significance differences in some variables between villages, primarily due to cultural differences between Upper and lower Egypt as well as social and economic conditions of the villages of the study. However, the general trend of the results indicates an agreement of the results of both villages, which confirms the conclusions we reached in the first three parts of the study.

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد السيد الأمام — **كلية الزراعة – جامعة المنصورة**

أ.د / يسرى عبد المولى حسن — **مركز البحوث الزراعية**